

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٧٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠.

الرئيس: السيد أندراس ديكاني.....(هنغاريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.13-58815(A)



* 1 3 5 8 8 1 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٧٣ لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن نبدأ عملنا لهذا اليوم، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالزميلين الجديدين اللذين تقلدا مسؤولياتهما بوصفهما ممثلين لحكومتيهما في المؤتمر - السفير ويو وو من إندونيسيا، والسفير نغويين من فييت نام. وباسم حكومتي وباسم المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد للسفيرين كامل تعاوننا معهما ومساندتنا لهما في الاضطلاع بمهامهما الجديدة.

وإنه لشرف لهنغاريا أن تضطلع بمهام الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٣. أقول هذا وأنا أعلم تمام العلم المسؤوليات الخاصة التي ينطوي عليها هذا المنصب. وربما تكون كلمة التحدي قد ابتُذلت من جراء الإفراط في استعمالها، ولكن هذا الأمر يشكل بحق تحدياً لي شخصياً ولل فريق الذي يعاونني، تُقبل على مواجهته بروح ملؤها الحماس والتفاؤل، ولا يحدُّ منها سوى تجربة الواقع السياسي والديناميات السياسية للمؤتمر على مدار العقد ونصف العقد الماضيين.

واسمحوا لي أولاً أن أتقدم بخالص الشكر إلى سلفي في هذا المنصب، السفير هلموت هوفمان من ألمانيا، على الأعمال التي أجزها بامتياز بصفته آخر رئيس للمؤتمر في عام ٢٠١٢، وعلى ما قدمه من مساعدة وما أظهره من تبصر في سياق ما أجرته من مشاورات تمهيداً لبدء دورة المؤتمر للعام الحالي.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، احتفل العالم بالذكرى السنوية المائتين لنشر عمل من أشهر الأعمال الأدبية الألمانية بل والأوروبية أيضاً، ألا وهو حكايات الأخوين "غريم" الخيالية. ومن حكايات الطبعة الأولى التي تجاوز عددها ٨٠ حكاية، والتي تُعتبر حكايات عديدة منها أولى القصص القوطية المثيرة في تاريخ الأدب إطلاقاً، هناك حكاية يستحضرها الذهن مباشرة لدى مناقشة حالة الأحداث في مؤتمر نزع السلاح، ألا وهي حكاية "الأميرة النائمة". واسمحوا لي بأن أذكركم بأن القصة الأصلية تحكي أن الأميرة ظلت نائمة مائة عام إلى أن أيقظها الأمير بثبلته. ومؤتمر نزع السلاح ليس في طاقته ترف النوم لمدة كهذه، بل إن قبلة الإيقاظ في حالتنا هذه وَجِبَتْ منذ عهد بعيد. ونحن سنبدل كل ما في وسعنا لنصل بهذه الحكاية الخيالية إلى خاتمة أقرب إلى الواقع.

وعام ٢٠١٣ يمكن أن يكون عام النجاح أو عام الفشل بالنسبة إلى مؤتمر نزع السلاح. وقد أثبت المؤتمر جدواه وفعاليته فيما مضى، ولكنه صار إلى حالة من الجمود على مدار الأعوام الستة عشر الماضية. ولا عجب في أن هذه الحالة أدت إلى الشعور بقدر كبير من الإحباط بل ومن الغضب لدى كثير من الدول والعناصر الفاعلة في المجتمع الدولي. وقد كان معظمنا هناك في نيويورك لحضور دورة اللجنة الأولى للعام الماضي، حيث أدى هذا الإحباط إلى اتخاذ إجراءات حظيت بتأييد أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وترتّب عليها فعلياً أخذ المناقشات والمداولات المتعلقة ببعض المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر إلى خارج ساحة المؤتمر.

وهذا يبرهن على أن تنشيط أعمال المؤتمر، أي بدء الأعمال الموضوعية، يمثل ضرورة أشد إلحاحاً من أي وقت مضى. ونحن على اقتناع بأن أسباب الجمود ليست أسباباً إجرائية، بل هي بوضوح أسباب سياسية، ومن ثمّ لا يمكن أن تنفج الحالة إلا عن طريق الجهود المشتركة لأعضاء المؤتمر، دون استحضار قبلة الأمير السحرية. والتنشيط يعني أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في العمل، والخطوة الأولى التي تقود إلى مزاولة المؤتمر لعمله هي أن يُعتمد، بتوافق الآراء، برنامج عمل للمؤتمر.

وأعتقد اعتقاداً جازماً أن التطورات الخارجية تعطينا مجدداً شعوراً بضرورة أن نُعجّل بالنهوض بالتزامنا بمداومة العمل على التوصل إلى برنامج للعمل يغطي كل بند من البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. والأمر المفهوم لدى الرئاسة الهنغارية هو أنه، طبقاً للمادتين ٢٨ و ٢٩ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، علينا بحكم الواجب والالتزام، بصفتنا الرئاسة الأولى للدورة السنوية، أن نقدم مشروعاً لبرنامج العمل كي ينظر فيه المؤتمر ويعتمده إن أمكن ذلك. وقد أُتيح لي، بصفتي الرئيس الجديد، عدد من الفرص للتشاور مع المجموعات الإقليمية وكذلك مع بعض فرادى الدول الأعضاء حول آرائها بشأن كيفية الاستفادة على أفضل وجه من الأسابيع المقبلة بغية التوصل إلى غايتنا المشتركة. وأعتزم مواصلة هذه العملية التشاورية المكثفة إلى أن تتمخض عن نص يحظي بتأييد واسع بالدرجة الكافية، وبذا يمكن أن يُعرض عليكم رسمياً. وبالتوازي مع الإجراءات العامة للمؤتمر، سأداوم خلال الأسابيع المقبلة على التواصل بشكل غير رسمي مع الدول الأعضاء وكذلك مع المجموعات الإقليمية بغية التوصل إلى الصيغة الفضلى لعناصر برنامج العمل المنشود. وكلّي أمل في أن يتيسر لي الاعتماد على تعاونكم ورحابة صدوركم إزاء ما أعتزم القيام به في هذا المجال.

وأخيراً وليس آخراً، اسمحوا لي بأن أدلي بوضع الكلمات بشأن المراقبين في المؤتمر. فالدول المراقبة دائبة سنة تلو أخرى على إبداء قدر كبير من الاهتمام بمتابعة مداولاتنا وبالمشاركة في أعمال المؤتمر. وفي رأبي أن هذا الالتزام وهذا الاهتمام من جانب هذه الدول جديران بالتقدير على نحو يُوصّل في نهاية المطاف إلى زيادة عضوية المؤتمر. والمجتمع المدني يبدي بالمثل التزامه بالمضي قدماً في إنجاز جدول أعمال المؤتمر. وفي اعتقادي أن عناصر المجتمع المدني جزء من أسرتنا الأوسع نطاقاً، ومن ثمّ أتطلع إلى العمل معها والاستماع إلى أصواتها خلال فترة ولايتي. وإني أتطلع أيضاً إلى التعاون مع زملائي في مجموعة الرؤساء الستة من الهند وإندونيسيا وإيران والعراق وأيرلندا.

وأرجو أن ننعم جميعاً بدورة موفقة وثمرّة.

وأود الآن أن أدعو الأمين العام للمؤتمر، السيد قاسم - جومارت توكايف، إلى أن يتلو رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، الموجهة إلى المؤتمر. وسيدلي السيد توكايف أيضاً بملاحظات بصفته الخاصة كأمين عام للمؤتمر.

السيد توكايف (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرحب بكم إلى هذه الجلسة العامة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣ وأن أدلى إليكم برسالة الأمين العام للأمم المتحدة.

"يسرني أن أبعث بتحياتي إلى دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣. ومثلما حدث في السنوات السابقة، أحفقت دورتكم الماضية في التوصل إلى برنامج للعمل. ولا بد من إنهاء هذا الجمود المستمر كي لا تُضارَّ مصداقية المؤتمر وآلية نزع السلاح. وتعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح على الصعيد العالمي يقتضي وجود منتدى تفاوضي وحيد متعدد الأطراف. وأنا ما زلت على التزامي بمؤتمر نزع السلاح، ولكن يجب على المؤتمر أن ينجز دوره.

"والعالم اليوم لا يزال مفرطاً في التسلح. أما السلام فيعاني عجزاً في التمويل. وليس بوسعنا أن نخسر سنة أخرى إضافةً إلى ما فقدناه من قبل. والبنود المدرجة في جدول أعمالكم، التي تركز بصفة أساسية على أسلحة الدمار الشامل، تسمو فوق المصالح الوطنية الضيقة لأي دولة من الدول وتترتب عليها نتائج مهمة بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين. وإني لأحثكم على إحياء المفاوضات الموضوعية دون إبطاء. والبتُّ في كيفية تسلسل عملكم أمر يعود إليكم أتم. ولكن حان الوقت لأن تستأنفوا النهوض بمهمتكم الأساسية، ألا وهي التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح.

"وقد تحدث سلفي المبجل، داغ همرشولد، ببصيرة نافذة عن نزع السلاح في عام ١٩٦٠، فقال إننا نعرف جميعاً أنه في هذا الميدان لا يوجد شيء اسمه السكون؛ فأنت إن لم تكن تتقدم إلى الأمام، تكون في الواقع راجعاً إلى الخلف. وجددير بنا أن نضع نصب أعيننا هذه الكلمات الحكيمة. وأحثكم في هذا الصدد على أن تستغلوا بعض التطورات الإيجابية التي شهدتها السنوات الأخيرة، وبخاصة نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والتأييد العالمي القوي الذي لقيته خطة العمل التي اعتمدها ذلك المؤتمر بتوافق الآراء. كما أني أشجع المؤتمر تشجيعاً قوياً على التفاعل على نحو أوثق مع المجتمع المدني بما يشيع فيه من تأييد قوي لنزع السلاح النووي.

"وفي العام الماضي، وافقت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين على إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لبحث السبل المؤدية إلى السير قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وأنشأت الجمعية أيضاً فريقاً من الخبراء الحكوميين سيبدأ عمله في عام ٢٠١٤ للتقدم بتوصيات يمكن أن تسهم في التوصل في نهاية المطاف إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهاتان العمليتان، وإن كانتا ستحدثان خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، فإنهما تشكلان زخماً جديداً أمل أن

يسر الاتفاق بينكم على برنامج مُوفَّق للعمل. ونحن بحاجة في هذا الصدد إلى التحلي بالمرونة والاستعداد لتقبُّل الحلول التوفيقية.

"ومؤتمر نزع السلاح لديه إمكانية أن يصبح مرة أخرى المحور الرئيسي لمفاوضات نزع السلاح. فهيا بنا نكفل لهذا المؤتمر أن ينهض بالمسؤولية الملقاة على عاتقه. وأرجو لكم في الختام النجاح في مداولاتكم".
وبذا انتهت رسالة الأمين العام للأمم المتحدة.

وبصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، أود أن أؤكد من جديد دعمي القوي للمؤتمر والتزامي الشديد به.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن مؤتمر نزع السلاح سيظل محفلاً لا غنى عنه باعتباره الهيئة التفاوضية الدائمة المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم في مضمار نزع السلاح. كما أني ملتزم التزاماً ثابتاً بالعمل مع أعضاء المؤتمر بأسرهم لتمكين المؤتمر من إنجاز دوره والنهوض بالمأمول فيه بوصفه ركناً أساسياً من أركان حفظ السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أستشهد بالقول البليغ للأمين العام في مونتيري في الأسبوع الماضي حيث قال إن "الهمود الذي يُخَيِّم على المؤتمر منذ أكثر من عقد من الزمن يلقي بظلال قاتمة على سجل إنجازاته. وهذا أمر يجب أن يتغير. فليس من المقبول إطلاقاً أن نشهد سنة أخرى من حالة الجمود التي تحيق بمؤتمر نزع السلاح".

واستمرار المأزق الراهن داخل المؤتمر يُضعف مصداقيته ويُعيد المجتمع الدولي عن إحراز التقدم الذي تشتد الحاجة إليه في ميدان نزع السلاح.

ويلزم لنا أن نشرع في السير قدماً متحليين بالمرونة وبشعور مُتَّقَد بالمسؤولية المنوطة بنا. وينبغي أن نتبع السبل التي يمكن أن تجلب زخماً جديداً يجعل الحركة المحدية تدبُّ داخل المؤتمر، دون إضعافٍ له أو تعارضٍ معه.

وإني أناشدكم مرة أخرى أن تُنحُوا خلافاتكم جانبا، وأن تضعوا ثم تنفذوا برنامجاً للعمل، يشمل المفاوضات الموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد توكايف على تلاوته لرسالة الأمين العام للأمم المتحدة وعلى ما قدمه إلى المؤتمر من ملاحظات شخصية. واسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة لأعرب للسيد بان كي - مون عن تقديرنا لدعمه المتواصل لمؤتمر نزع السلاح.

وأعتزم الآن أن أدعوكم إلى النظر في مشروع جدول الأعمال لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٣. ويوجد هذا المشروع في الوثيقة CD/WP.574 المعروضة أمامكم. وأقترح أن يُرفق مع جدول الأعمال بيان رئاسي يطابق ما صدر في السنوات السابقة، ونصه كما يلي:

"فيما يتصل بإقرار جدول الأعمال، أود أن أنوّه، بصفتي رئيساً للمؤتمر، إلى أن المفهوم لدي هو أنه إذا ما توافقت الآراء في المؤتمر على معالجة أي مسألة، يمكن معالجة تلك المسألة في إطار جدول الأعمال هذا. وسيضع المؤتمر في اعتباره أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من نظامه الداخلي".

هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة حالياً؟ لا أرى راغباً في ذلك. ويبدو لي أن المؤتمر يمكن أن يقر جدول الأعمال. هل أفهم من ذلك أن المؤتمر على استعداد لإقرار جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.574، متبوعاً بالبيان الذي تلوته منذ قليل؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيتم إصدار جدول الأعمال بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

والآن أدعوكم إلى النظر في الطلبات المقدمة من الدول التالية غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا خلال دورة عام ٢٠١٣: أذربيجان والأردن وأرمينيا وإستونيا وألبانيا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي والبرتغال والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا وجورجيا وسلوفينيا وسنغافورة وصربيا وعمان وغواتيمالا وقبرص وقطر والكرسي الرسولي وكرواتيا وكمبوديا وكوستاريكا ولافتيا ولكسمبرغ وليبيا وليتوانيا وناميبيا ونيبال واليونان.

وهذه الطلبات معروضة عليكم حالياً في الوثيقة CD/WP.575، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة قبل الساعة ١٦/٠٠ من يوم أمس، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وجميع الطلبات المتلقاة بعد ذلك الموعد من دول غير أعضاء ستعرض عليكم للنظر والبت فيها في جلسات عامة تالية.

هل هناك أي تعليقات بشأن هذه الطلبات؟ يبدو أنه لا توجد تعليقات، فهل أفهم من ذلك أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً لأحكام النظام الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنتقل الآن إلى قائمة المتكلمين اليوم. وقد طلبت أخذ الكلمة الوفود التالية: آيرلندا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وبولندا، وآيرلندا، والاتحاد الروسي، والمغرب، وشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية، والعراق، وكوبا، واليابان، وتركيا، وأستراليا، وجمهورية كوريا، ومصر.

وأعطي الكلمة الآن لآيرلندا، نيابةً عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أتكلم هنا باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البلدان التالية هذا البيان: كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة توليكم منصب الرئيس الأول لمؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠١٣. وإنه ليسرنا كثيراً أن نرى ممثل إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منصب الرئاسة. وأود أن أؤكد أننا سنساندكم أتم المساندة في جهودكم الرامية إلى تحقيق نتيجة ناجحة لهذه الدورة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً للتقدم بالشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته، السفير هلموت هوفمان من ألمانيا، على ما بذله من جهود دؤوبة في قيادة مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد تقرير الدورة الماضية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إننا نشعر بقلق بالغ من جراء تواصل الاختلال الذي يحيق بأداء جزء بالغ الأهمية من آلية نزع السلاح، والذي يتمثل في استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

وقد استمعنا لتونا للنداء العاجل الموجه باسم الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذا المؤتمر داعياً إياه إلى إنهاء حالة الجمود والشروع في المفاوضات التي استطلت تأخرها كثيراً. وشدد الأمين العام أيضاً في البيان الذي أدلى به في مونتييري على أن الجمود الذي يُجَيِّم على المؤتمر منذ أكثر من عقد من الزمن يلقي بظلال قاتمة على سجل إنجازاته. وأكد أن هذا أمر يجب أن يتغير، وأن من غير المقبول إطلاقاً أن نشهد سنة أخرى من حالة الجمود التي تحيق بمؤتمر نزع السلاح.

وبالمثل، لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقلق متجدد، في قرارها ٧٢/٦٧ بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، أنه على الرغم من الجهود المبذولة من الرؤساء المتعاقبين لمؤتمر نزع السلاح، لم يتمكن المؤتمر من بدء أعماله الموضوعية، بما في ذلك المفاوضات. وأهابت الجمعية العامة مرة أخرى بهذا المؤتمر أن يواصل تكثيف مشاوراته وبحث إمكانيات الخروج من حالة الجمود التي يواجهها منذ ما يزيد كثيراً عن عقد من الزمن، عن طريق اعتماد برنامج عمل متوازن شامل وتنفيذه في أقرب وقت ممكن خلال دورته لعام ٢٠١٣، آخذاً في اعتباره المقرر المتعلق ببرنامج العمل الذي اتخذته المؤتمر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ (CD/1864). وطلبت الجمعية أيضاً إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التعاون مع الرؤساء المتعاقبين على المؤتمر في جهودهم المبذولة لتوجيه المؤتمر على مسار التعجيل ببدء أعماله الموضوعية، بما فيها المفاوضات، في دورته لعام ٢٠١٣.

ونحن نؤكد كامل مساندتنا وتأييدنا لهذه المطالب، وسنعمل على تحقيق المتابعة الفعالة لها. ويضطلع مؤتمر نزع السلاح، وفقاً لولايته، بدور بالغ الأهمية في التفاوض على المعاهدات المتعددة الأطراف. وبإمكان الأعضاء مجتمعين أن يُعيدوا مؤتمر نزع السلاح إلى الدور الرئيسي الذي بمقدوره أن يؤديه في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. وتقع على كاهلنا جميعاً مسؤولية جعل مؤتمر نزع السلاح ينجز مهمته وفقاً لولايته. ولا يزال استمرار حالة الجمود التي تحيق بالمؤتمر مصدر قلق شديد، على الرغم من المحاولات المبذولة مؤخراً من أجل التوصل إلى توافق الآراء، مثل مشروع المقرر المتعلق بوضع برنامج للعمل

(CD/1933/Rev.1)، الذي قُدِّم بغرض اعتماده في آذار/مارس ٢٠١٢. ونحن في هذا السياق نواصل حثَّ الدولة الأخيرة المتبقية على الانضواء في توافق الآراء بشأن اعتماد برنامج للعمل يُمكن، في جملة أمور، من التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة في المناقشات الموضوعية المتعلقة بجميع المسائل الأساسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أشدد على أن البدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أساس الوثيقة CD/1299 وبناء على الولاية المنصوص عليها فيها، والمعاد تأكيدها لاحقاً في الوثيقة CD/1864، ما برحا يشكلا أولوية واضحة لدى الاتحاد الأوروبي. وبدء هذه المفاوضات واختتامها يمثلان أمراً عاجلاً ومهما بوصفهما خطوة ضرورية في سياق السعي إلى جعل العالم أكثر أماناً للجميع وتهيئة الأحوال اللازمة لجعله خالياً من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. أما الشواغل المتعلقة بالأمن الوطني فمع أنها شواغل مشروعة، فإن معالجتها يمكن، بل ينبغي، أن تكون جزءاً من عملية المفاوضات لا أن تكون شرطاً مسبقاً لإجرائها. ونحن نعتقد أيضاً أن بالإمكان أن تُتخذ على الفور تدابير لبناء الثقة، دون حاجة إلى الانتظار لحين بدء المفاوضات الرسمية. وهذا هو الأساس المنطقي الذي تستند إليه دعوتنا لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تُعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وأن تلتزم بهذا الوقف.

وقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتمثل الآلية التي يقضي هذا القرار بإنشائها مساهمة مفيدة في مساعدة مؤتمر نزع السلاح دون إضعاف سلطته ودوره الأساسي في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتتطلع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد.

وسنظل على أهبة الاستعداد أيضاً للمشاركة في المفاوضات والمناقشات الموضوعية المتعلقة بالبند الأخرى المتضمنة في الوثيقة CD/1864: بشأن الخطوات العملية لبذل جهود تدريجية ومنهجية بغية خفض الأسلحة النووية سعياً إلى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إزالة هذه الأسلحة، بما في ذلك التُّهج التي تُتبع بشأن الأعمال المقابلة الممكنة ذات الطابع المتعدد الأطراف؛ وبشأن جميع المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وبشأن وضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها - وكذلك بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وقد وفرت المناقشات المواضيعية التي أُجريت في العام الماضي فرصة لتبادل الآراء بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. بيد أننا نود أن نؤكد مرة أخرى أن هذه

الحوارات لا تشكل، ولا يمكن أن تشكل، بديلاً لمناطق تركيزنا الرئيسي، ألا وهو اعتماد وتنفيذ برنامج للعمل يفضي إلى إجراء المفاوضات. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى ألمانيا وهولندا لقيامهما بتنظيم اجتماعين مفيدتين من اجتماعات الخبراء التقنيين في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دعماً لهدف البدء المبكر للمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ونود أيضاً أن نعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ عهد بعيد بزيادة العضوية في مؤتمر نزع السلاح. واتساقاً مع قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٧، نشدد على أهمية مواصلة المشاورات بشأن توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح، ونؤيد تأييداً قوياً تعيين منسق خاص بشأن توسيع تلك العضوية.

واتساقاً مع تشاركنا مع المجتمع المدني، نتطلع إلى تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني ومؤتمر نزع السلاح، ومن ثمّ تعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية في أعمال المؤتمر.

وفي الختام، أود أن أعيد تأكيد التزامنا القوي تجاه مؤتمر نزع السلاح بصفته المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح في المجتمع الدولي. ومن الواضح أن اعتماد برنامج للعمل سيستلزم منا جميعاً جهوداً سياسية مطردة. وإذا ما استمرت حالة التوقف التام الراهنة، فإن النقاش سيركز بشكل متزايد على الخيارات التي تتيح للدول إحراز تقدم فيما يخص عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. ومن ثم ينبغي استغلال عام ٢٠١٣ على نحو فعال لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره. فليس في وسعنا أن نعاني سنة أخرى من المشاورات غير المثمرة والمناورات الإجرائية والاستغلال السيئ المستمر لقاعدة توافق الآراء. ولدنيا نداء واضح من الجمعية العامة للأمم المتحدة يهيب بنا أن نبدأ الأعمال الموضوعية، بما فيها المفاوضات، في عام ٢٠١٣. ولن ندخر وسعاً في العمل معكم، سيادة الرئيس، على تحقيق هذا الهدف. وإننا نحث جميع الدول الأعضاء في المؤتمر على المشاركة البناءة في ذلك.

السيد لوسينسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم بتوليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم مساندة بولندا لجهودكم إبان اضطلاككم بهذه المهمة، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج عملنا. وأود أن أعلن أيضاً تأييدي التام للموقف الذي أعربت عنه آيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي قبل بضع دقائق.

وتؤيد بولندا إيلاء الأولوية للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، بوصفها الخطوة التالية منطقياً في مضمار عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحن نرى أنه لا يزال من الممكن أن تكون ولاية شانون منطلقاً جيداً لهذه العملية. وستكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مكتملة ومعززة للإطار الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، ستكون المعاهدة مساهمة مهمة في تحقيق الأمن النووي العالمي وفي الحيلولة دون احتمال استعمال المواد الانشطارية من جانب أي جهات فاعلة من غير الدول.

وبالنظر إلى النتائج التي أسفر عنها اجتماع اللجنة الأولى في الآونة الأخيرة، ينبغي لنا أن نعامل هذه الدورة على أنها آخر دورة لنبدأ بأنفسنا المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أتاحت النقاشات السابقة فيما بين الخبراء بشأن الصيغ المختلفة إمكانية تبادل الآراء ومناقشة مختلف المسائل العملية والتقنية، وغير السهلة في معظم الحالات، التي تتعلق بالمواد الانشطارية. وقد أثمرت هذه النقاشات إضافات إلى عملية بناء الثقة والفهم المتبادل. وبعد هذه الأعمال التحضيرية الطويلة الأمد، ينبغي لنا الآن أن نبدأ المفاوضات وفقاً لولايتنا.

ومع أنني أتطلع إلى إجراء مناقشة مع جميع أعضاء المؤتمر بشأن الترتيبات الممكنة التي ستتيح لنا بدء الأعمال الفنية المتعلقة بتلك المعاهدة في المؤتمر، فإنني أود أن أطلعكم أيضاً على بعض المعلومات المتعلقة بالأنشطة الأخرى التي يضطلع بها بلدنا في مضمار عدم الانتشار ونزع السلاح.

فبولندا تعكف حالياً بالاشتراك مع النرويج والولايات المتحدة على تنظيم حلقة عمل بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في وارسو في ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وسيضم هذا الحدث مشاركين من الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، وخبراء من البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا والسويد، وكذلك ممثلين من الموظفين الدوليين في منظمة حلف شمال الأطلسي.

ونحن نشطون في هذا الميدان. فقد صدرت إشارة أولى بشأنه من الوزير سيكورسكي والوزير بيلت من السويد في صحيفة نيويورك تايمز في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، نشر الوزير سيكورسكي مقالا آخر في صحيفة وول ستريت جورنال بالاشتراك مع الوزير ستور من النرويج. وقدمنا بالاشتراك مع ألمانيا ورقة غير رسمية بشأن الأسلحة النووية غير الاستراتيجية خلال الاجتماع الوزاري الأخير لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، المعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر من العام الماضي في نيويورك.

وتهدف حلقة العمل السالفة الذكر إلى تعزيز الأمن والاستقرار الأوروبيين عن طريق الحوار غير الرسمي مع روسيا بشأن فوائد تدابير تبادل المعلومات والشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتصنيف والتحقق. ونحن نعتقد أن حلقة العمل تلك يمكن أن توفر فرصة لمناقشة وصوغ أفكار بشأن الشفافية يمكن أن تكون أساساً لأعمال مقبلة في طائفة متنوعة من المنتديات المتعددة الأطراف والثنائية، بما فيها هذا المنتدى.

وتولي بولندا أهمية كبيرة لنزع الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها. وستتولى بولندا رئاسة المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي سيُعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبولندا على علم بما لدى الكثيرين من توقعات بأن المؤتمر سيضع توجيهات للسنوات المقبلة على صعيد السياسات.

والأولوية التي تتوخاها بولندا لعملية ذلك المؤتمر هي تعزيز النظام المتعدد الأطراف للخطر الشامل والعام للأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يتوجه طموحنا المشترك أيضاً إلى الشروع في النظر في المهام المقبلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وستعمل بولندا على تحقيق المشاركة النشطة والواسعة النطاق في العملية التحضيرية من جانب الدول الأطراف والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية توفير التوجيه السياسي المستمر وكفالة تحقيق توازن المصالح. وينبغي أن تظل عملية المؤتمر الاستعراضي شاملة للجميع وأن تنطوي على المشاركة النشطة من جانب الدول والمجتمع المدني.

وينبغي أن تشمل نواتج عملية المؤتمر الاستعراضي وثيقة ختامية معتمدة بتوافق الآراء ومقررات أخرى تكفل توفير الدعم للتنفيذ الفعال والشامل لجميع أحكام الاتفاقية. وينبغي أن تجري مناقشة هذه النواتج وأن يجري تنفيذها من خلال المجلس التنفيذي.

وأنوّه في ختام ذلك إلى أن بولندا ستشرف باستضافة اجتماع رفيع المستوى في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار سيُعقد في ٢٧ و٢٨ أيار/مايو من هذا العام. وقد انقضت عشر سنوات على بدء هذه المبادرة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، في كراكوف، بولندا، حيث تشاركنا مع دول أخرى في جهود مكثفة ترمي إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز الأمن الدولي. والذكرى السنوية العاشرة التي ستحل قريباً لإطلاق هذه المبادرة تتيح لنا فرصة ممتازة للتفكير في كل ما أنجزناه وفيما نعزم إنجازه في السنوات العشر المقبلة.

والغاية التي يرمي إليها الاجتماع الرفيع المستوى هي الإعراب عن الالتزام السياسي المستمر ببيان مبادئ الحظر وبهدف عدم الانتشار، وذلك من جانب الدول الأطراف في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وسيشمل جدول أعمال الاجتماع أيضاً استعراضاً لمنجزات الدول الأطراف في المبادرة في مضمار عدم الانتشار. بيد أن المهمة الأشد أهمية بالنسبة إلى الاجتماع هي تحديد الخطوات التالية التي تعتمزم الدول الحاضرة فيه اتخاذها، منفردةً ومع غيرها من الشركاء في المبادرة، من أجل تحسين قدرات مكافحة الانتشار.

واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح هذا العام النهوض بدوره الواجب بوصفه هيئة تفاوضية رائدة في مضمار نزع السلاح.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، بالنظر إلى أنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم بتوليكم منصب الرئاسة. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره لما أنجزتموه بالفعل من أعمال منذ توليكم مهام منصبكم، بما فيها إقرار جدول أعمالنا هذا الصباح، وأن يؤكد لكم كامل التعاون من جانبه.

ويتفق وفدي تمام الاتفاق مع البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

ومنذ آخر مرة انعقد فيها هذا المؤتمر، جدَّ عدد من التطورات التي تفصح بشكل متزايد عن نفاذ الصبر من أننا قد أخفقنا منذ عام ١٩٩٦ في السير بأعمالنا قُدماً.

ففي تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارين يقضيان ببدء مناقشات تتعلق بموضوعين عجزنا عن السير بشأنهما قُدماً. وقررت الجمعية أيضاً عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في موعد لاحق من العام. ويجب أن ننظر إلى هذه القرارات، لا على أنها فقط دلالة على ما يراه المجتمع الدولي من أهمية لجدول أعمالنا، بل على أنها أيضاً إشارة إلى أن الزمن لن يتوقف إلى ما لا نهاية انتظاراً لمؤتمر نزع السلاح.

وقد أيدت آيرلندا جميع هذه القرارات الثلاثة. فنحن نعتقد أنها ستعزز الجهود العالمية في مضمار نزع السلاح وستساعد هذا المؤتمر على العودة إلى العمل. ونعتقد أيضاً أن هذا المؤتمر بإمكانه أن يسهم مساهمة حيوية في تحقيق التقدم بشأن نزع السلاح.

وفي الأسبوع الماضي، قال الأمين العام للأمم المتحدة في كلمة أدلى بها في معهد مونتريري للدراسات الدولية إن من غير المقبول إطلاقاً أن يستمر لسنة أخرى الجمود الذي ما برح يُكبِّل مؤتمر نزع السلاح.

ومن ثمَّ فإن هذا المؤتمر يواجه حالياً خياراً واضحاً. فإما أن نجد لدينا الإرادة السياسية التي تجعلنا ننهض بمجدول الأعمال الذي نحن بصددده في مضمار نزع السلاح بكامل بنوده، وإما أن نظل قاعدين نشاهد المجتمع الدولي وهو يمضي قُدماً بدوننا. وآمل أن يكون اختيارنا هو البديل الأول فنتمكن بذلك من أن نعلن، في أيلول/سبتمبر، أن تقدماً قد أُحرز للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. ومهمتنا في هذا المنتدى، بل والسبب في وجودنا فيه، يتمثلان في إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وهناك حدود لصبر المجتمع الدولي على ما حاق بنا من شلِّ وتخلُّ عن المسؤولية.

وفي وقت لاحق من فصل الربيع المقبل، ستلتقي هنا في جنيف الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية في إطار دورة استعراض هذه المعاهدة لعام ٢٠١٥. وكما هو الحال بالنسبة إلى هذا المؤتمر، تعتقد آيرلندا اعتقاداً قوياً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يزال لها دور بالغ الأهمية ينبغي أن تؤدِّيه. فما برحت هذه المعاهدة تصدُّ خطر انتشار الأسلحة النووية على نطاق واسع. ولكن التقدم بشأن نزع السلاح لا يزال شديد البطء. ونحن نرى أن استمرار النقص الراهن في التقدم بشأن هذه الركيزة من ركائز المعاهدة يقوّض أهداف عدم الانتشار التي تتوخاها المعاهدة ما لم يُفعل شيء الآن بهذا الصدد. ولذا فإن وفدنا سينضم إلى من يُلحُّون على وجوب زيادة التركيز على نزع السلاح في سياق هذه الدورة من دورات الاستعراض.

ولا تزال آيرلندا تؤيد تأييداً قوياً الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذلك من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وفي حين أننا نأسف لأنه

لم يتسنَّ عقد مؤتمر في هلسنكي في غضون عام ٢٠١٢، كما كان يُتَوَخَّى، فإننا نحثُّ جميع الأطراف المعنية بهذا الأمر على أن تظل على مشاركتها في هذه العملية الحيوية بحيث يمكن عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن من هذا العام. ونحن نؤيد الأعمال الرامية إلى تحقيق هدف انعقاد المؤتمر الذي يضطلع به مُيسِّر المؤتمر والأطراف المشاركة في الدعوة إلى عقده. ونرحب في هذا الصدد بقرار الميسِّر عقد مشاورات متعددة الأطراف تحضيراً للمؤتمر، ونأمل أن تشارك جميع الأطراف المعنية مشاركة بناءة في هذه المناقشات.

وترحب آيرلندا بمبادرة النرويج إلى استضافة مؤتمر سيُعقد في أوصلو في أوائل آذار/مارس بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. فذلك المؤتمر سيساعد على إيضاح العواقب المهلكة الناجمة عن أي استعمال لهذه الأسلحة. وسيفيد هذا في تذكير العالم، وربما بنفس القدر من الأهمية تذكيرنا نحن، بالسبب الذي يجعل السعي إلى إخلاء العالم من هذا الخطر ضرورة ملحة.

ويتطلع وفدنا إلى المشاركة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف الذي أنشأته الجمعية العامة. والقرار الذي أنشئ بموجبه هذا الفريق، والأغلبية الساحقة التي أُتخذ بها، مؤشران واضحا آخران على مدى الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن مفاوضات نزع السلاح النووي وعلى مقدار الترقب لحدوث هذا التقدم.

ونحن نتطلع أيضاً إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، ونعتقد أنه سيوفر للدول فرصة لأن تستعرض التقدم المحرز حتى تاريخه وأن تؤكد من جديد، على أرفع مستوى، التزامها بإتمام نزع السلاح النووي.

وأنتوه في الختام إلى أنه في نيسان/أبريل، ستجتمع في لاهاي الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، في إطار المؤتمر الاستعراضي الثالث. وقد حققت هذه الاتفاقية، منذ أن بدأ نفاذها في عام ١٩٩٧، تقدماً كبيراً نحو إزالة فجة بأكملها من فئات الأسلحة من الترسانات العالمية، على نحو قابل للتحقق من ذلك. ويقارب الانضمام إلى هذه الاتفاقية درجة العالمية. وفي حين أنه فيما يخص أسلحة الدمار الشامل، لا مجال إطلاقاً للركون إلى الرضا عن النفس، فإن هذا الإنجاز يجب اعتباره قصة نجاح مهمة لمؤتمر نزع السلاح. وقد أثبت هذا المؤتمر قدرته على تحقيق إنجازات مرموقة. وبرغم أن الوقت أمسى متأخراً، فإنه بالإرادة السياسية والمشاركة البناءة من جانبنا جميعاً يمكن، بل ويجب، أن يحقق المؤتمر مثل هذا الإنجاز مرة أخرى.

السيد بورودافكن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، نتقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة تعيينكم في هذا المنصب الرفيع. ولكم أن تُعولوا سيادة الرئيس على المساندة والتعاون من جانب الاتحاد الروسي. ونرجو النجاح أيضاً لجميع الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٣ وللأمين العام للمؤتمر، السيد قاسم - جومارت توكايف.

وفي هذا العام، تواجهنا أحداث مهمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف - أولها الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وتدأب روسيا على العمل بشكل مسؤول للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وبعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى وجه التحديد، سننظم هنا في جنيف في نيسان/أبريل المؤتمر المقبل للأعضاء الدائمين الخمسة بشأن تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وفي الوقت نفسه، نأسف لأنه برغم المقررات التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، لم ينعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. وبصفتنا أحد الأطراف المشاركة في تقديم القرار الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، دأبنا على العمل بنشاط على أن ينعقد ذلك المؤتمر، ونعزم أن نواصل جهودنا تلك، بالعمل على نحو وثيق مع غيرنا من الأطراف المشاركة في تقديم القرار السالف الذكر ومع الميسر، السيد لايفاف. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما أُكِّد عليه في البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخارجية الروسية، ترى روسيا، من واقع التزامها الراسخ بالتزاماتها وولايتها بوصفها أحد الأطراف الداعية إلى عقد المؤتمر، أن اتخاذ قرار بإرجاء انعقاد المؤتمر لا يمكن أن يكون له ما يبرره إلا إذا كانت بلدان الشرق الأوسط قد أبدت موافقتها الواضحة على ذلك وتم تحديد مواعيد انعقاده مستقبلاً. ويؤسفنا أشد الأسف أن هذا لم يحدث.

ومن الأحداث المهمة الأخرى المشمولة في جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف المؤتمر المعني بمعاهدة التجارة الدولية في الأسلحة. ونحن نرحب باختيار زميلنا، الممثل الدائم لأستراليا، بيتر وولكوت، رئيساً للمؤتمر، ونأمل أن يأخذ في الحسبان على النحو الواجب نتائج الخطوات السابقة المتخذة في هذا المضمار بغية كفالة أن يسفر المؤتمر الذي سينعقد في آذار/مارس عن نتيجة إيجابية.

بيد أن التحدي الأخطر في عام ٢٠١٣ يُرَجَّح، في رأينا، أن يكون هو استمرار المأزق الذي يحيق بمنتديات الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح، وأولها وأهمها مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعتقد اعتقاداً أكيداً أن الركود الذي يشوب عمل الآلية القائمة لنزع السلاح برعاية الأمم المتحدة ليس ناجماً عن نقائص في تلك الآلية بل عن حقائق واقع سياسي موضوعي واختلافات بين أولويات الدول. وتصحيح هذا الوضع يقتضي منا العمل بصبر وإخلاص على تذليل أوجه التعارض، وليس هدم "الثالوث" الحالي وإيجاد صيغ بديلة للتفاوض. ولا يمكن عن طريق تصويت بسيط حل المسائل المؤثرة على المصالح الحيوية للأمن الوطني للدول. وإذا تجاهلنا هذه الحقيقة، لن يمكننا تحريك المسيرة قُدماً إلا من حيث المظهر فقط، فضلاً عن زرع المزيد من الشقاق وجعل الصراع الدولي يتفاقم.

ومن المؤسف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت في دورتها السابعة والستين مقررات ستؤدي بالفعل إلى بعثرة جدول أعمال المؤتمر فيما بين المنتديات الأخرى - وبخاصة نقل مناقشة نزع السلاح النووي إلى ساحة الجمعية العامة. وهذا يحمل في طياته خطر الإبقاء على المأزق الراهن في المؤتمر، بل وخطر تفتيت نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، ثم اختيار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح برمتها في نهاية المطاف.

وفي هذه الظروف الصعبة، تنشأ مسألة الاحتمالات المتوقعة للمؤتمر. وفي رأينا أن السبيل الوحيد الممكن لاستعادة سلطة المؤتمر هو الانخراط في حوار يستهدف معالجة الشواغل الأمنية لأعضاء معينين ومن ثمّ التوصل إلى الاتفاق على برنامج عمل المؤتمر.

وتحقيقاً لهذا الهدف، اقترحنا، على سبيل التدبير المؤقت، التوصل إلى برنامج عمل يشمل مناقشة متعمقة للمسائل الأساسية الأربع المدرجة في جدول الأعمال - منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ونزع السلاح النووي. وسيتيح لنا هذا كسب بعض الوقت لمواصلة البحث عن حل توفيقى وبدء المفاوضات في المؤتمر. وهذه الفكرة كانت جوهر البيان المشترك الذي أدلت به بعض الدول المعنية دعماً لمؤتمر نزع السلاح في اللجنة الأولى خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويسرُّنا أن ١٧ بلداً، تمثل مجموعات وقارات شتى، قد أيدت ذلك البيان.

وترى روسيا أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا يزال هو الموضوع ذو الأولوية فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. ونحن نرى أن الاهتمام بهذا الموضوع آخذ في التزايد وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأنه يحظى بتأييد يقارب درجة توافق الآراء. ونعتقد أن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي الذي قُدِّم في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لن يساعد فحسب على منع نشوء الأسلحة في الفضاء الخارجي، بل سيساعد أيضاً على إبقاء تطور الوضع الاستراتيجي في نطاق القابلية للتنبؤ، وكذلك على صون الأمن الدولي. ونحن على اقتناع بأن جميع الدول التي تتمتع بفوائد البيئة السلمية للفضاء الخارجي صاحبة مصلحة في هذا الأمر.

وصوغ تدابير لتوفير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يشكل عنصراً مهماً من عناصر المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، ستستضيف جنيف مؤتمراً بشأن أمن الفضاء الخارجي يعقده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، والدورة الثانية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونحن نُعوّل على التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وذلك الفريق.

وصدور التزام من جانب الدول بالألا تكون البادئة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يكون خطوة كبرى نحو تحقيق أمن الفضاء. وقد انضمت الدول الأعضاء في منظمة

معاهدة الأمن الجماعي إلى هذه المبادرة الروسية في عام ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، أكد رئيسا روسيا والبرازيل، في بيانهما المشترك المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، التزام الدولتين بسياسة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وأهابا بجميع الدول المرتادة للفضاء أن تحذو حذو دولتيهما في ذلك. ونحن نأمل أن تأخذ الدول بهذه النصيحة.

وروسيا على استعداد لمناقشة أي مسألة ترتبط بتعزيز الأمن الدولي، بما في ذلك نزع السلاح النووي. وتمثل أولويتنا الراهنة في تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها - تنفيذ المعايير والتفاهات وتدابير التحقق المنصوص عليها في المعاهدة.

ووفقاً لما أكد عليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، "تناصر روسيا مبدأ الجهود المتفق عليها والجماعية في مجال التصدي للتحديات الراهنة"، وتلتزم ببناء عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن تسيير هذه العملية قدما يقتضي منا تهيئة الأحوال المناسبة لذلك، عن طريق جملة أمور أهمها صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي؛ والتقييد، قولا وفعلا، بمبدأ عدم قابلية الأمن للجزئية؛ وعدم تعريض أمن الدول الأخرى للخطر في سياق السعي إلى تحقيق الأمن الذاتي؛ ونبذ محاولات ضمان الهيمنة عن طريق القوة العسكرية. ومن الواضح أن هذه المبادئ تتعرض للخطر من جراء الخطط المنطلقة دون قيود إلى إنشاء دفاع عالمي مضاد للقذائف التسيارية؛ والعزوف عن معالجة مسألة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي؛ والافتقار إلى التقدم في مضمار التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأوجه عدم التوازن الكمي والنوعي في الأسلحة التقليدية. وينبغي بالطبع أن تشارك جميع الدول المالكة لإمكانات عسكرية نووية في الجهود الجارية لنزع السلاح النووي خطوة خطوة.

ونحن نرى أن مقررات مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ تُشكّل خريطة طريق فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ونحن نعارض أي محاولة ترمي إلى تفسير النصوص المتضمنة في خطة العمل تفسيرا متحيزا أو إلى تنفيذها تنفيذا انتقائيا.

وقد أعرب الوفد الروسي مرارا عن تأييده لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار برنامج عمل متوازن وعلى أساس ولاية شانون. ويبدو من منظورنا أن صوغ معاهدة من هذا القبيل يمكن أن يكون تديرا متعدد الأطراف يفيد في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار وخطوة إلى الأمام في مضمار نزع السلاح النووي. ولا يزال موقفنا بشأن هذه المسألة قائما دون تغيير. بيد أننا نعتقد اعتقادا راسخا أن مناقشتنا - ونعني بهذا المقترح الداعي إلى إنهاء إنتاج المواد الانشطارية - ينبغي أن تجري حصرا داخل إطار المؤتمر وأن تشمل جميع الدول التي تمتلك ترسانة عسكرية نووية. وأي خيار آخر سيقبل بقدر جسيم من فعالية عملنا بشأن المعاهدة ولا يُرجح أن يوفر أي قيمة مضافة.

السيد الرئيس، إنكم بصفتكم الرئيس الأول لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣ تحملون على عاتقكم مسؤولية ثقيلة هي ضبط النبرة المناسبة للأنشطة العملية للدورة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم استعدادنا للتعاون معكم على نحو بناء.

السيد هلالي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، باسم وفد المغرب، بأحر التهاني بتوليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم مساندة وفدنا الفعلية لجهودكم الرامية إلى بلوغ غايتنا المشتركة، ألا وهي أن يستعيد المؤتمر لياقته لمهنته ويضطلع بدوره الحقيقي باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن الصكوك المتعلقة بنزع السلاح. والمملكة المغربية على ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وفهمكم المتعمق لمسائل نزع السلاح سيعطيان زخماً حقيقياً لأعمال مؤتمرنا.

إن المأزق الذي يحيق بمؤتمرنا منذ أكثر من عقد من الزمن ما برح ييث شعوراً بانعدام الأمن وبالإحباط لدى كل من يعتقدون أن هذا المنتدى لا يزال عاجزاً عن استغلال مناخ عالمي مواتٍ بدرجة عالية لنزع السلاح. وليس بوسع وفد المغرب إلا أن يشاطر هؤلاء فيما يساورهم من قلق مشروع بهذا الشأن، لأن مؤتمرنا صار لا يفي بآمال المجتمع الدولي التي تنشده السير قدماً صوب نزع السلاح.

وينبغي أن نرى في هذا الشعور بالإحباط تحدياً لنا جميعاً يحفزنا على التماس الدعم اللازم لإنقاذ هيئتنا هذه، وعلى العمل بصورة جماعية على إعادة إرساء ولاية المؤتمر - المعرضة حالياً لأن تصبح منتهية الصلاحية - وترسيخ دوره بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد لنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

ويأسف وفدي لكون المؤتمر لا يزال في حالة سبات طويلة نتيجة لعجزه عن الانفاق على برنامج للعمل. ونعتقد أن من الضروري أن نتغلب على خلافاتنا دون مزيد من التأخير، وأن نتخذ نهجاً متكاملًا وجامعاً وشاملاً بشأن نزع السلاح بجميع جوانبه. ومن ثم يبدو لنا أن إحراز تقدم ملموس في مضممار نزع السلاح يقتضي أن ندرك أن الجمود الراهن لا يوجد له حل سحري، ولكن إزالته تتطلب بصورة ملحة توافر الإرادة السياسية والمرونة. وفي حين أن المسائل المعنية مرتبطة ارتباطاً لا يُنكر بالأمن وبالاعتبارات الجيوسياسية، فإن حلها سياسي في المقام الأول، وإجراء مفاوضات بشأنها يستلزم بالضرورة آليات فعالة ومناسبة. ونأمل في هذا الصدد أن نرى عزمًا سياسياً جديداً على اعتماد برنامج للعمل والبدء على الفور في المفاوضات الفنية. وينبغي ألا يكون برنامج العمل ذلك المشكلة التي تُفرّقنا، بل الحل الذي يمكّننا من التقدم على الطريق الموصل إلى حل توفيقى يحافظ على لياقة المؤتمر لمهمته دون تغيير الجوهر ولايته أو التأثير سلباً على ذلك الجوهر.

وتذكرون سيادة الرئيس أنني نوهت في بياني المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى أن من الحكمة، تجنباً للخلافات حول ولايات الأفرقة العاملة، تبسيط برنامج العمل بقدر الإمكان والاقتصار على إنشاء فريق عامل بشأن المواد الانشطارية، وفريق ثانٍ بشأن منع حدوث سباق

تسلح في الفضاء الخارجي، وفريق ثالث بشأن ضمانات الأمن السلبية، وفريق رابع بشأن نزع السلاح النووي.

ولكي تتحقق هذه النتيجة، تُحْتَمُّ الدول الأعضاء على تقديم بعض التنازلات التي قد تكون مؤلمة ولكنها مسؤولة سياسياً من أجل أن تتمكن من التفاوض بشأن هذه المسائل الأربع من مسائل المؤتمر عن طريق الأفرقة العاملة الأربعة، بدون أي خوف وبدون استباق لنتائج أعمالها. وستكون فكرة جيدة أن يتولى كل فريق منها تعريف الولاية التي تخصه وصوغ برنامج عمله، بدون أي أفكار مسبقة بشأن النتيجة، التي لا يمكن التوصل إلى تحقيقها إلا عن طريق التفاوض والموافقة من جانب جميع الأعضاء. وبذا فإن أي فريق ينجح في تعريف ولايته سيشرع في العمل دون تأخير.

وكما تعلمون، سيادة الرئيس، المجتمع المدني عنصر مهم وفاعل أساسي في أي عملية من عمليات التفكُّر وطرح المقترحات في ميدان نزع السلاح. ولذا يعتقد وفدنا أن تنشيط أعمال المؤتمر ينبغي أن يشمل فتح أبوابه للمجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة في مسائل نزع السلاح، التي لا تُنكر إسهاماتها في هذا الميدان، وكذلك في الهيئات الأخرى. وفي حين أن التفاوض بشأن الصكوك القانونية يظل مسؤولية حصرية للدول الأعضاء، فإن مساهمات المنظمات غير الحكومية المتخصصة وخبراتها الفنية يمكن بالقطع أن تكون مفيدة للأعمال الفنية للمؤتمر. وسيترك للدول الأعضاء بالطبع البث في الكيفية التي ستعتمد بها تلك المنظمات.

ويُقدَّر المغرب جهود الدول الأعضاء الرامية إلى النهوض بنزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، ويرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧، الذي ينص على إنشاء "فريق عامل مفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه". ويرحب المغرب أيضاً بمقرر الجمعية العامة بدعوة المنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى المشاركة، وفقاً للممارسة المتبعة، في أعمال هذا الفريق، الذي سيجتمع هذا العام في جنيف لمدة أقصاها ١٥ يوماً من أيام العمل.

ونعتقد بالمثل أن طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الوارد في القرار ٥٣/٦٧، أن ينشئ فريقاً يتألف من خبراء حكوميين من ٢٥ دولة على أساس التمثيل الجغرافي العادل، ويجتمع في جنيف في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ليقدم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في التفاوض على مشروع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، يشكّل خطوة إلى الأمام في مسيرة تنشيط أعمال مؤتمرنا وتنشيط نظره في المسائل الفنية.

وباعتبار أن المغرب فاعل نشط يسهم في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدولي ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه قد وضع آمالا كبيرة على المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من

الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي رأينا أن ذلك المؤتمر، الذي يؤسفنا شديد الأسف أن عقده قد أُرجم، كان سيوفر فرصة فريدة لتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. ويعتقد وفدنا أنه ما برح ضروريا عقد ذلك المؤتمر، وفقا للمتفق عليه في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وأن عقده يُرجح أن يشيع مناخا من الثقة فيما بين دول المنطقة ويفتح آفاقا جديدة للتعاون يمكن أن تفيد جميع البلدان في الشرق الأوسط. ويمكن أن يشكّل هذا أيضاً تقدماً ملموساً نحو بناء أصرّ التعايش والثقة والسلام فيما بين شعوب المنطقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد التأييد المستمر من جانب وفدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتأييده لجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

والمملكة المغربية باقية على اقتناعها بأن النهج المتعدد الأطراف والتعاون الدولي يوفران مجابهة فعالة لجميع التحديات العالمية بوجه عام، ولخطر الإرهاب النووي بوجه خاص. ومنذ أن أُطلقت المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في عام ٢٠٠٦، يدأب المغرب على الأخذ بنهج استباقي في هذا المجال، ويشترك بنشاط في جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح ومكافحة الإرهاب النووي.

وقام المغرب في هذا السياق، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعن طريق مركز الامتياز الوطني للتدريب والدعم في مجال الأمان النووي، الذي أُنشئ في العام الماضي، بعقد عدة دورات تدريبية على المستويين الوطني والإقليمي. وهذه الدورات التدريبية، التي شارك فيها أكثر من ١٠٠ من المسؤولين الأفارقة، تشكل جزءا من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي هو إحدى ركائز السياسة الخارجية المغربية. وفي الواقع أن المغرب أصبح بفضل الخبرة الفنية التي اكتسبها موقعا مهما من مواقع التدريب والتثقيف في مضمار الأمان الإشعاعي في إفريقيا. كذلك فإن المغرب بعقده لهذه الأنواع من الدورات التدريبية قد أكد من جديد التزامه الدائم بنزع السلاح وعدم الانتشار ومساهمة في تعزيز نظام عدم الانتشار.

ونظراً إلى أن الأمان النووي يُشكّل تحدياً يتطلب أكثر من أي وقت مضى تعاوناً منسقاً ومتضافراً على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، قرر المغرب وإسبانيا القيام بمناورة مشتركة هذا العام، تُسمّى "ريميكس-٢٠١٣" (REMEX-2013). وستكون هذه المناورة الأولى من نوعها بين اثنتين من الدول الشريكة في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وتهدف المناورة إلى التصدي لأي فعل خبيث يشمل موادّ مشعة أو نووية وإلى الاهتمام إلى الممارسات الفضلى في مجالي التصدي للأزمات وإدارة الأزمات، وهي بهذا تمثل إسهاماً مهماً في تنفيذ مبادئ المبادرة العالمية.

وسوف تُشكّل "ريميكس-٢٠١٣" أيضاً عنصراً رئيسياً في مناورة دولية أخرى تُسمى المناورة التقليدية الدولية (Conv-Ex-3)، سينظمها المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية اختبار وتقييم تدابير تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات الدولية في حالات الطوارئ النووية.

وهذه المناورة، التي تُعدُّ أول مناورة من نوعها تشمل بُعدي الأمن والأمان معاً، تعكس التزام بلدي بتنفيذ خطة العمل المنبثقة من مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي الذي عُقد في واشنطن، وتُظهر استعداداه للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز النظام الدولي للأمن والأمان النوويين.

وقد تجلّى الالتزام الثابت والمطرد لبلدنا بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والأمان والأمن النوويين خلال أعمال مؤتمر القمة الثاني المعني بالأمن النووي، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٢ في سول، كوريا الجنوبية. ففي سياق البيان المشترك الصادر في مؤتمر القمة، الذي أعلن فيه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة في إطار المبادرة العالمية، نتائج الاجتماع المعني بالمبادرة العالمية المعقود في مراكش في شباط/فبراير ٢٠١٢، شهد هؤلاء وأقروا جميعاً بدور بلدنا وإسهامه في تعزيز الأمن والأمان النوويين في العالم.

وقد اتخذ المغرب، وفقاً لالتزاماته الدولية في ميدان الأمن والأمن النوويين، خطوات تهدف إلى تقوية إطاره القانوني والتنظيمي في هذا المجال عن طريق صوغ مشروع قانون جديد بشأن الأمان والأمن في المجالين الإشعاعي والنووي. ويوجد مشروع القانون حالياً في الطور الختامي لاعتماده، وينص على جملة أمور منها إنشاء هيئة رسمية مستقلة بشأن الأمن والأمان النوويين. ويهدف المغرب، عن طريق هذه الهيئة، إلى مواصلة تعزيز قدراته الوطنية في مجال الأمن والأمان النوويين ومنظومة إدارة المواد النووية لديه.

وفي هذا السياق نفسه، صدّق المغرب في العام الماضي على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٠٤، وبأدب أيضاً إلى جعل الممارسات المتبعة لديه متماشية مع مدونات قواعد السلوك المتعلقة بأمان المفاعلات وأمن المصادر المشعة، إلى جانب الإسهام في تعزيز تطبيق هذه المدونات على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وختاماً سيادة الرئيس، أود أن أكرر الإعراب عن رغبة بلدي الشديدة في أن يرى مؤتمر نزع السلاح وقد شرع منذ بداية هذه الدورة، في ظل رئاستكم، في الاضطلاع بأعماله الفنية، مليئاً بذلك بتطلعات المجتمع الدولي. ولا أجد ما أؤكد به بما فيه الكفاية على أن مصداقية المؤتمر ولياقته لمهمته بل وبقائه ذاته تتوقف كلها على ذلك.

السيد أوبارثي (شيلي) (تكلمم بالأسبانية): سيادة الرئيس، نود في البداية أن نهنئكم بتوليكم منصب رئاسة المؤتمر. ويتصف بلدكم بأنه نصير قوي لنزع السلاح العام والكامل، ونحن على ثقة من أن خبراتكم وقدراتكم، المعلومة للكافة في جنيف، ستكون هادياً لنا على مسار مثمر

في سنة حاسمة في مجال تنشيط المؤتمر. وبإمكانكم أن تُعولوا على التعاون المتواضع من جانب بعثة شيلي. ونود أن نعرب أيضاً عن تقديرنا للرئاسة الملهمة التي اضطلع بها السفير هوفمان.

ومن الصعب، مثلما تأكّد هذا الصباح، طرح أفكار تقدم شيئاً جديداً في هذا المنتدى، مهما كانت قدرتنا على قدح خيالنا، ولكننا إن قعدنا عن ذلك نواجه خطر الانتكاس إلى حالة اللامبالاة. وليس هذا بالموقف المسؤول سياسياً الذي يليق بنا أن نتخذه.

ومن هذا المنطلق، سندي بوضع تعليقات عامة موجزة. ولا يوجد للأسف أي نشاط يمكن أن يُعوّض عن إنجاز مسؤوليتنا الأساسية، وهي الاتفاق على برنامج للعمل. ومنذ عام مضى، قيل في هذه القاعة إنه يبدو أن عام ٢٠١٢ يمكن أن يكون عاماً حاسماً بالنسبة إلى مستقبل هذا المؤتمر. وقد استمعنا إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام، وناشدنا فيه على وجه الاستعجال أن نشرع في أعمالنا الفنية. ومن خلال مقترحات محددة مقدمة من الدول ومن المجتمع المدني ومن الجمعية العامة، أهيب بنا أن نعتمد برنامجاً للعمل، وتلقينا أيضاً رسائل سياسية من أرفع المستويات. واليوم، مرة أخرى، وجه إلينا الأمين العام للأمم المتحدة رسالة عن طريق الأمين العام للمؤتمر.

وفي العام الماضي، لم نستطع الإقدام على الاضطلاع بأنشطة فنية تقودنا، عن طريق التفاوض وممارسة ولاية المؤتمر، إلى اتخاذ خطوات فعالة على الصعيد المتعدد الأطراف - لأن هذا هو موضوعنا - نحو نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نجد أنفسنا في موقف بالغ الشدة. ونعتقد أنه لم يعد كافياً الاستمرار في تفسير حالة الشلل هذه عن طريق تحليل العوامل الموجودة داخل هذا المؤتمر وخارجه، ثلاثاء بعد ثلاثاء، وأسبوعاً في إثر أسبوع، والاعتراف بالمواقف الوطنية المشروعة. والوقائع تبين بوضوح أن حقائق الواقع السياسي يجب أن تُؤخذ في الحسبان لدي الالتزام بالتفاوض.

وقد أظهرت آخر دورة للجمعية العامة مرة أخرى قلقاً عالمياً فيما يتعلق بموضوع صوغ الاتفاقات الملزمة المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح. ومن ثمّ بعثت إلينا الجمعية العامة بإشارات فعلية، على المستويين الرسمي وغير الرسمي معاً، وهذه الرسائل ينبغي أن تُفسّر من منظور سياسي. وقد أيد بلدي المبادرة الكندية بشأن المواد الانشطارية، والمبادرة المطروحة من النمسا والنرويج والمكسيك بشأن تنشيط مفاوضات نزع السلاح. وليس لدى شيلي من شك في تفرّد المؤتمر من حيث أنه الهيئة التفاوضية الوحيدة في مضمار نزع السلاح، ولكن واجبنا يقتضي أن نأخذ في الاعتبار البدائل الصالحة ثم نتخذ قراراتنا بناء على ذلك.

ومن الواضح أننا يلزم أن نجد طريقة لمناقشة مسألة المواد الانشطارية، متخذين من الوثيقتين CD/1299 و CD/1864 أساساً لذلك. ونأمل أن نجد طريقة مناسبة لمناقشة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، بهدف خفض إنتاج الأسلحة النووية وإنهائه. ويمكن أن تستبين لنا من هذه المناقشة عوامل قد تساعدنا على التوصل إلى اتفاق على اتخاذ إجراء ما بشأن هذا الموضوع في إطار المؤتمر.

ونأمل أن يكون الفريق العامل المعني بتنشيط آلية نزع السلاح فريقاً جامعاً وأن يأخذ في الحسبان جميع ما يوجد من حساسيات في هذا الصدد. وينبغي لهذا الفريق العامل أن يُجري تقييماً للبنية الحالية في مضممار نزع السلاح، التي برغم أنها كانت تؤدي عملها في الماضي توجد حالياً في حالة حرجة. وموضوع فعالية المؤتمر هو من صميم عمل الفريق. ويجب أن نكون واضحين جداً في ذلك الشأن. ولا ينبغي لأي تفكير في هذا المجال أن يُغفل ما يحدث في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في جنيف هذا العام.

والمناقشات المواضيعية شيء قيّم، ولكنها ليست بديلاً يُستعاض به عن تحقيق هدفنا الرئيسي، وهو اعتماد برنامج للعمل. فنحن في هذا العام نواجه مرة أخرى الحاجة الملحة إلى اعتماد وتنفيذ برنامج للعمل. ونأمل سيادة الرئيس في أن تُقرّنا المشاورات التي ستجرونها قريباً إلى صيغة تحظى بتوافق الآراء تُمكن المؤتمر من بدء الأعمال الفنية، لأننا لا نرى كيف يمكن لنا أن نفرس للجمعية العامة ومواطنينا أنفسهم كيف أن سنة أخرى قد ضاعت سدى مع سابقتها.

وأود أن أشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تُقيّم قدرتنا على الاستجابة للمطالب المناهضة لجعل العالم أكثر أمناً. وهذا شيء يجب أن نأخذه في الاعتبار في عملية التنشيط. وتوجد أمامنا حالياً فرصة جديدة، وينبغي ألا نجعل تفكيرنا منحصرًا في المواضيع والأولويات التي سيشملها برنامج العمل المقبل، بل يجب أن نفكر خارج نطاق البارامترات المقررة وأن نتجاوز بنظرنا حدود المسائل الأساسية الأربع.

ونأمل أن يكون هذا العام هو عام الابتكار والتفاوض، وألا نرى فيه المسؤوليات المنوطة بهذا المؤتمر وقد تولّأها أي منتدى آخر. ولا ينبغي لنا أن نستبعد احتمال أن نُعفى من الاضطلاع بولايتنا. وينبغي، في رأينا على الأقل، نُحْتَب حدوث هذا السيناريو.

ومن الواضح أن هذا المؤتمر يمكن أن يُحدث تأثيراً حقيقياً في الأمن العالمي إذا أوفى بولايته بوصفه منتدى تفاوضياً. ويجب علينا أن نتقبل الحقيقة التي مفادها أن الأمن البشري والأمن الوطني والأمن العالمي أمور مترابطة، وأن الأمن العالمي، الذي نحن مكلفون ببنائه، هو في الواقع المفتاح المؤدي إلى دوام الأمن البشري والوطني على الوجه الفعال.

ونود أن نُنوّه في الختام إلى الكلمات التي جرت على لسان الأمين العام يوم الجمعة الماضي، ١٨ كانون الثاني/يناير، في مونتيري، حيث دعا مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى إلى العمل، وأوصى بأن تأخذ الدول بزمام المبادرة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح. وقال إننا يجب ألا ننتظر حتى يتحرك الآخرون أولاً قبل أن نُقدم نحن أنفسنا على التصرف. والمغزى السياسي لهذه الرسالة أمر واضح. فيجب أن يواصل المؤتمر الإسهام في العمل وفي التعاون المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيادة الأمين العام، على إدلائكم برسالة الأمين العام بان كي - مون التي قال فيها "إن جهود سنة أخرى من الجمود في مؤتمر نزع السلاح أمر غير مقبول". ونحن نتفق مع هذه المقولة. وأود أيضاً أن أرحب بالتهنئة إليكم، سعادة السفير ديكاني، بمناسبة تولي هنغاريا رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية دورتنا الجديدة. وهذا بالفعل وقت حافل بالتحديات في مواجهة المؤتمر، والولايات المتحدة الأمريكية واثقة تمام الثقة في قدرتكم أنتم ووفدكم على مجابهة تلك التحديات في الفترة المقبلة، وغني عن البيان أنني لا أغبطكم على هذا العبء. واسمحوا لي أن أؤكد لكم كامل المساندة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في سياق اضطلاعكم بهذه المهمة الصعبة.

ونحن نبدأ السنة الجديدة بالالتزام مجدداً بهدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية - وهو الهدف الذي جعله رئيس بلدنا نبراسا لخطوة عمله في مجال الأمن الدولي. وفي الخطاب الافتتاحي لولايتيه الجديدة الذي أدلى به أمس، ٢١ كانون الثاني/يناير، تكلم الرئيس أوباما بتوسع عن أهمية العمل الجماعي في التصدي للتحديات الجديدة، وعن قيمة المشاركة. وتكلم عن الالتزام بصوغ نقاشات عصرنا هذا بجهد مشترك وقصد مشترك. وقال وهو يخاطب الأمريكيين إن "مصلحة دولتنا في أن يسود السلام في العالم تفوق مصلحة أي دولة أخرى في ذلك".

وأتحول الآن إلى موضوع مؤتمر نزع السلاح، فأقول إننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن التحديات الجوهرية التي تواجه المؤتمر، ولا أن نعامل عام ٢٠١٣ على أنه مجرد عام آخر، ولا أن نعامل ما نشهده اليوم على أنه مجرد جلسة افتتاحية أخرى للمؤتمر. ولا يصح أن ننظر إلى عام ٢٠١٣ على أنه غير مختلف عن عام ٢٠١٢ أو أي عام آخر سبقه منذ عام ١٩٩٦، الذي شهد آخر مرة أوفى فيها مؤتمر نزع السلاح بولايتيه التفاوضية بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

والواقع مختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التصورات. فقد تجلّى في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ الإحباط المتراكم لدي كثيرين في المجتمع الدولي إزاء سنوات الجمود في مؤتمر نزع السلاح والاستنزاف المستمر لمصادقية المؤتمر. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي، كلفت فيهما اليتين تابعتين للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تعالج كل منهما المسألة التي تخصها من هاتين المسألتين "الأساسيتين" من مسائل المؤتمر. وفي حين أن الولايات المتحدة ليست متحمسة لتزايد تدخل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عمل المؤتمر، فإن تقييمها للقرار المقدم من كندا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي يقضي بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين، وهي ممارسة معتادة قوامها اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، خلّص إلى أن القرار يتضمن بالفعل ضمانات كافية تكفل أنه لن يُضعف احتمالات اشتغال المؤتمر بهذا الهدف الحيوي. بل إن فريق الخبراء الحكوميين يمكن أن يُكَمِّل جهود المؤتمر الرامية إلى إحراز تقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد

الانشطارية على نحو يمكن، ونأمل نحن، أن يأخذ به المؤتمر. بيد أننا لم نجد أن هذا الأمر ينطبق بالمثل على حالة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي، الذي لا يقوم على توافق الآراء، ويتخطى المؤتمر، ويعيد توجيه موارده.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه هذه الهيئة، فإن الأهداف التي صُمِّم المؤتمر لكي يُعنى بها جديرة بالنضال من أجلها. وهناك من قد يظنون أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يظل قيد البقاء بحالته الراهنة المصابة بالشلل، وهناك من يظنون أن المؤتمر تجربة فاشلة، ربما تجاوزت مرحلة الإنقاذ. وكلتا هاتين النظرتين ترسخ واقع الحمود الراهن، الذي من المتيقن تماما أنه سيدمر المؤتمر.

والولايات المتحدة الأمريكية لا تتفق مع أي من هذين الرأيين. فنحن ما زلنا نؤمن المؤتمر على أنه المنتدى المفضل للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي هي الخطوة العملية التالية نحو نزع السلاح النووي على الصعيد المتعدد الأطراف. ويتفرد مؤتمر نزع السلاح بوضع مناسب للتفاوض على معاهدة من هذا القبيل لأنه يعمل بتوافق الآراء، وهو ما يكفل الحماية المنصفة للمصالح الأمنية الوطنية في إطار تفاوض يشمل جميع الدول، ويشمل الدول الرئيسية المتأثرة بذلك الاتفاق. ومع كل ما قيل آنفا، "التفرد" ليس بديلاً يُغني عن تحقيق النتائج. فكما شهدنا إبان الخريف الماضي في نيويورك، بدأ الفراغ الناشئ عن قعود المؤتمر عن العمل بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف يُملأ بعمليات وآليات أخرى.

وفيما يتعلق بمستقبل المؤتمر، هناك عبارة متواترة تعبر عن واقع الحال بدقة تفوق أي وقت مضى هي أن "الوقت يقارب النفاذ".

وهناك أغلبية ساحقة في هذا المؤتمر تؤيد البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ويتكرر هذا التأييد على هذا النحو منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨. وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية التشاور مع الشركاء الرئيسيين بحثاً عن السبيل الموصل إلى تحقيق التوافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح والسير قدماً بشأن تلك المعاهدة. ونحن نعتقد، كما قالت وزيرة الخارجية كلينتون لدى مخاطبتها للمؤتمر في عام ٢٠١١، أن التوصل إلى معاهدة من هذا القبيل "أمر أهم بكثير من أن يُترك مكبلاً بالحمود إلى ما لا نهاية". ونحن الآن في عام ٢٠١٣ وقد تأخر كثيراً النهوض بهذا الهدف الدولي الأساسي، الذي يجب أن يكون جزءاً أصيلاً من أي برنامج عمل للمؤتمر.

ونحن لا نُغفل أهمية المسائل "الأساسية" الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر: نزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن على استعداد للمشاركة في مناقشات فنية بشأن كل مسألة من هذه المسائل في المؤتمر في إطار برنامج عمل تتوافق عليه الآراء. وإلى أن يتحقق ذلك، ما برحت الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ خطوات عملية تستهدف السير قُدماً بشأن كل مسألة من هذه المسائل.

ففي مجال أمن الفضاء، ندأب على السعي إلى التوصل إلى تدابير عملية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتوفير الشفافية وبناء الثقة، ونساند في هذا الصدد الأعمال المضطلع بها في فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، في ظل الرئاسة المتميزة التي ينهض بها زميلنا الروسي، وكذلك عملية التفاوض على مدونة دولية لقواعد السلوك. وما زلنا نؤيد أيضاً توسيع نطاق ضمانات الأمن السلبية عن طريق إلحاق بروتوكولات بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وما زلنا على التزامنا بالتوقيع في أقرب وقت ممكن على البروتوكول المتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، كما أننا مستعدون للتشاور مع الأطراف في منطقة وسط آسيا بشأن حل المسائل التي لم تُحسم بعد.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم أن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل العمل مع شركائها ومع الأطراف المشاركة في الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ومع السيد لايفافا، الذي ندين جميعاً بالفضل لقيادته الحكيمة والدؤوبة، بغية إيجاد الظروف المناسبة لعقد مؤتمر مُجدٍ بهذا الشأن. ونحن نأسف للاضطرار إلى إرجاء عقد المؤتمر - وأنا أشدد على أنه "إرجاء" وليس "إلغاء" - برغم أننا بذلنا كل ما في الوسع لتجنب ذلك. ونحن مداومون على التزامنا بعقد مؤتمر مُجدٍ يضم جميع دول المنطقة. ولكي نصل إلى هذه الغاية في أقرب موعد ممكن، نُحُثُّ دول المنطقة على التفاعل كل منها مع الأخرى على نحو مباشر من أجل رَأب شقَّة الخلافات المفاهيمية فيما يتعلق بنهج التوصل إلى ترتيبات الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن سجل الولايات المتحدة يتحدث عن نفسه. فلا يوجد بلد يفوقها فيما أقدمت عليه، عن طريق العمل مع شريكنا روسيا، من تخفيضات عميقة وواسعة النطاق في ترسانتها النووية. وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية العمل على إجراء تخفيضات إضافية أشد عمقا. وعلى نطاق أوسع، نعمل، منذ عام ٢٠٠٩، مع شركائنا في مؤتمر الأعضاء الدائمين الخمسة على تسيير حوار منتظم بشأن تدابير بناء الثقة والتحقق في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد سعدنا باستضافة مؤتمر الأعضاء الدائمين الخمسة بشأن تنفيذ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في واشنطن، ويسرنا كثيراً أن روسيا ستستضيف المؤتمر التالي للأعضاء الدائمين الخمسة هنا في جنيف في نيسان/أبريل، وذلك في سياق الدورة التالية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وأنوّه أيضاً إلى وجود جدول أعمال نشط جداً لما بين دورات مؤتمر الأعضاء الدائمين الخمسة يشمل، على سبيل المثال، فريقاً عاملاً بشأن التعاريف النووية تقوده الصين، وجهوداً أخرى بشأن توفير الشفافية والتحقق تضطلع بها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا. والحراك الذي ما برح يتطور فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في سياق عملية مؤتمر الأعضاء الدائمين الخمسة حراك له أهميته بصدد إرساء أساس متين لبناء نهج متعدد الأطراف على نطاق أوسع بشأن تحديد الأسلحة، ونأمل أن نرى هذا النهج المتعدد الأطراف والأوسع نطاقاً وقد

تجلى في أعمال مؤتمر نزع السلاح، ونحن على ثقة، سيادة الرئيس، من أنكم ستساعدون على توجيه أعمال المؤتمر صوب هذه الغاية.

وأريد، في الختام، أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد هنا في جنيف، كما يسُرني عظيم السرور أن أرى معنا اليوم رئيستنا لعام ٢٠١٣ بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، السيدة جوديت كورومي من هنغاريا. ونحن نتطلع إلى ما ستمارسه من قيادة متميزة، هي ونائبا الرئيس المبحّلان أيضاً، زميلانا من سويسرا وماليزيا.

السيد الحكيم (العراق): سيادة الرئيس، أود أن أهنئكم تهنئة حارة بتوليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإني واثق تمام الثقة من أنكم، بفضل ما تتمتعون به من حكمة وخبرة وهمة، ستقدون عملنا على نحو يصل به إلى نتيجة مثمرة، وبوسعي أن أؤكد لكم كامل مساندتنا لكم ولشركائكم في رئاسة المؤتمر لهذا العام. وأود أيضاً أن أشيد بالجهود العظيمة التي بذلها سلفكم، السفير هوفمان من ألمانيا، كما أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديرنا للسيد توكاييف، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف لما يبذله من جهود مخلصه دؤوبة من أجل تنشيط مؤتمر نزع السلاح وكفالة أدائه لدوره في معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

والحاضرون هنا على دراية تامة بأن المؤتمر يعاني من حالة جمود وعجز عن النهوض بالمهام المنوطة به بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد. وبغية الخروج من هذا المأزق، أود أن أناشد الدول الأعضاء في المؤتمر أن تبادر إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية والاستعداد لتقبّل الحلول التوفيقية، التي سيكون لها لا محالة، إذا وُجدت، تأثير على الأنشطة الأخرى المتعددة الأطراف في مضمار نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة وخارجها، وستوفر الزخم اللازم لكفالة تنفيذ تلك الأنشطة على الوجه المناسب.

وبصفتنا مشاركين في رئاسة المؤتمر لهذا العام، نود أن نؤكد أننا سنساند جميع المساعي المبذولة من أجل استطلاع الخيارات والبدائل وحشد الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق على برنامج متوازن للعمل يستجيب لشواغل جميع الدول الأعضاء، على نحو متسق مع أحكام النظام الداخلي، ويكفل إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية مع إيلاء الأولوية لنزع السلاح النووي.

ولا يسعني في الختام سيادة الرئيس إلا أن أرجو النجاح لشخصكم ولهذا المؤتمر، الذي هو دعامة مهمة من دعائم صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة مادريخال مونيوز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي وأنا آخذ الكلمة وأشارك للمرة الأولى في المناقشات التي يشهدها هذا المنتدى التفاوضي الهام أن أتوجه إليكم بالتهنئة بتوليكم منصب الرئاسة. وأنا على ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستمكنا من

السير قدما بأعمال هذا المؤتمر. وأود أن أشكر لكم أيضاً دعوتكم الكريمة لنا إلى مشاوره ثنائية، أتاحت لنا الفرصة لمناقشة أفكاركم بشأن الكيفية التي تعتمرون أن تقودوا بها هذا المنتدى الهام.

وتولي كوبا أهمية كبيرة لمسألة ضرورة إحراز تقدم ملموس في المفاوضات والمداوات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وعلى وجه الخصوص، نولي الأولوية العليا لتحقيق نزع السلاح النووي.

ونحن نؤكد من جديد أهمية تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي لمفاوضات نزع السلاح. والحلول التي يُتفق عليها على صعيد متعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، هي وحدها الوسيلة الفعالة بحق لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، تؤكد كوبا ثققتها في المؤتمر واستعدادها للتفاوض في هذا المنتدى بشأن أي موضوع تتفق عليه جميع الدول الأعضاء في المؤتمر.

وفي إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، هذا المؤتمر هو المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح.

ونحن نأسف لأن المؤتمر ما زال غير قادر على الاضطلاع بالأعمال الفنية ذات الصلة منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي حين أن البعض يصر على أن هذا ناجم عن أساليب عمل المؤتمر ونظامه الداخلي، فإن كوبا لا تؤيد هذا الرأي.

وتؤيد كوبا فكرة تحسين آلية نزع السلاح، بما فيها المؤتمر، ولكننا على اقتناع بأن الشلل الذي يحيق حالياً بشطر كبير من هذه الآلية ناجم أساساً عن قصور الإرادة السياسية لدى بعض الدول عما يلزم لإحراز تقدم حقيقي، ولا سيما في ميدان نزع السلاح النووي.

ونحن نشعر بالقلق من المبادرات التي تدعو إليها بعض الأطراف التي تريد أن تسلب بنوداً معينة من المؤتمر لتلجأ بها إلى عمليات بديلة بغية التفاوض على معاهدات بشأنها خارج نطاق آلية نزع السلاح. وسيكون هذا بمثابة خطوة خطيرة إلى الوراء وسيضعف ولاية هذا المؤتمر. ونحن مقتنعون بأن الحل ليس هو الإقدام على تجاهل مؤتمر نزع السلاح أو السعي إلى تقليص أهميته. وتقع على عاتقنا جميعاً، الآن أكثر من أي وقت مضى، المسؤولية عن الحفاظ على المؤتمر وتقويته. أما كوبا فهي تؤيد هذا المنتدى تأييداً قوياً وتشدد على أن المشاورات المعتمز إجراؤها هذا العام في جنيف نتيجةً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة لن يكون بمقدورها أن تحل محل العمل الذي ينهض به هذا المنتدى. وينبغي لها، على العكس من ذلك، أن تساعد على أن يعتمد المؤتمر برنامجاً للعمل يولي الأولوية الواجبة لنزع السلاح النووي.

ونحن نرى، وفقاً لما ذكرناه في مشاوراتنا معكم ونعيد تأكيده اليوم، أن المؤتمر ينبغي أن يعتمد في أقرب وقت ممكن برنامجاً للعمل يتصف باتساع النطاق ولكنه يجب قبل كل شيء أن يكون متوازناً، يأخذ في الحسبان الأولويات الحقيقية في ميدان نزع السلاح. وكوبا على استعداد للتفاوض بالتوازي مع ذلك داخل المؤتمر على معاهدة تُزال وتُحظر بمقتضاها الأسلحة النووية،

ومعاهدة تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات فعالة للأمن للدول التي لا تملك، مثل كوبا، أسلحة نووية، ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

إن وجود الأسلحة النووية يشكّل خطراً جسيماً على الأمن الدولي. وإتمام إزالة هذه الأسلحة وحظرها أمر يتعلق ببقاء البشرية على قيد الحياة. وينبغي أن يشرع المؤتمر على وجه الاستعجال في إجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها، وتقضي بتدميرها، وتفضي إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو شامل وغير تمييزي وقابل للتحقق وفقاً لجدول زمني محدد.

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتوصية من أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، قراراً مهماً يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، سيعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وتأمل كوبا أن يكون هذا الاجتماع خطوة فعلية إلى الأمام على المسار اللازم لتخاذه لإتمام نزع السلاح النووي. وتحقيقاً لهذا الهدف، نشجع جميع الدول على المشاركة في ذلك الاجتماع في أيلول/سبتمبر المقبل على أرفع مستوى ممكن.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ وفدي فيها الكلمة، اسمحوا لي في البداية، سعادة السفير ديكاني، أن أهنئكم بتوليكم منصب الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٣. وأود أن أؤكد لكم كامل المساندة من جانب وفدي طيلة فترة توليكم قيادة المؤتمر.

وإبان انعقاد مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، وتلبيةً للمطالب القوية من المجتمع الدولي، حاولت الدول الأعضاء في المؤتمر جاهدةً استئناف الأعمال الفنية. بيد أن المؤتمر لم يتمكن للأسف من اعتماد برنامج للعمل. ومواجهةً لذلك، طُرح في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي عدد من المقترحات بغية تذليل هذا الوضع. ونتيجةً لذلك، اتُخذ مقرر بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. بيد أن هذا لا يعني أننا يلزم أن نبطئ جهودنا الرامية إلى أن يبدأ المؤتمر العمل من جديد. ومع الإقرار بأهمية الاضطلاع بالأعمال الفنية المتعلقة بجميع المسائل الأساسية الأربع، لا تزال اليابان تعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية التالية على الطريق الموصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية؛ والخيار الأمثل أمامنا هو التفاوض بشأن هذه المعاهدة داخل المؤتمر، إذا أمكن ذلك.

ومن ثمّ فإننا نؤيد بقوة خطة الرئيس الرامية إلى التركيز على اعتماد برنامج للعمل. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى ما توليه الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي من الأولوية لمعاهدة

وقف إنتاج المواد الانشطارية، نرغب في أن يتيح برنامج العمل البدء الفوري للمفاوضات. ومن جانب اليابان، نتعهد بالتعاون على أكمل وجه تحقيقاً لهذا الهدف.

السيد ديميرالب (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود أن أهنئكم بتوليكم منصب الرئاسة الأولي لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٣. وأرجو لكم كل النجاح في مساعيكم الرامية إلى السير قدماً بأعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

لقد استمعنا بأذان صاغية إلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة. وتتضمن رسالة الأمين العام، كالمعتاد، توصيات حكيمة بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، وتشجيعاً لمؤتمر نزع السلاح على السير في عمله قُدماً.

ومؤتمر نزع السلاح هو في الواقع محفل فريد. وهو يضطلع بمسؤولية خاصة في سياق جدول الأعمال المعاصر في مضمار نزع السلاح. وينبغي لنا جميعاً أن نسعي جاهدين إلى الحفاظ على لياقة المؤتمر بأن نجعله ينجز مهمته الأساسية.

وفي هذا الصدد، نأمل أن يستأنف المؤتمر الاضطلاع بالأعمال الفنية في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٣.

وإن تركيا، سيادة الرئيس، لتشيد بجهودكم الرامية إلى تمهيد الطريق للعمل المثمر.

والمشاكل التي تجابه مؤتمر نزع السلاح ليست ناجمة عن إجراءاته أو حراكه الداخلي. وما نحتاجه الآن أكثر من أي وقت مضى هو الفهم المتبادل والتفكير المبدع على ضوء التطورات المهمة الحادثة على مستوى العالم.

وجداول أعمالنا يتسم بالشمول والمرونة على نحو يُمكننا من معالجة جميع المسائل في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويجب أن تكون خطواتنا التالية هي الاتفاق بتوافق الآراء على برنامج للعمل. وهذه الخطوة لن تؤدي فحسب إلى تمهيد الطريق الموصّل إلى المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بل ستحقق أيضاً منجزات موازية بشأن البنود الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. وتشمل هذه الإنجازات المتوخاة الأعمال الفنية المتعلقة بالمسائل الأساسية، وهي نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمائنات الأمن السلبية.

وسيكون عام ٢٠١٣ فرصة سانحة لمتابعة القرارات المتصلة بالسير قدماً بشأن بعض البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

فأولاً، نحن نرحب بالقرار المتخذ في اللجنة الأولى في العام الماضي بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وثانياً، نحن واثقون من أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف سيضع مقترحات محددة ترمي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وثالثاً، نحن نعتقد أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المقرر عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام سيسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وأضيفُ إلى ذلك أن عام ٢٠١٣ مهم أيضاً لأنه سيشهد في جنيف انعقاد الاجتماع التحضيري الثاني لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالمبادرات الأخرى القريبة العهد بشأن مسائل نزع السلاح، يؤسفنا بالغ الأسف إرجاء عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تواصل العمل مع الميسر والأطراف الداعية إلى عقد المؤتمر بغية عقد هذا المؤتمر في وقت مبكر من هذا العام.

واسمحوا لي في الختام أن أعيد تأكيد مساندتنا لهنغاريا ولدول الرؤساء الستة الأخرى وأن أرحو لكم النجاح.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بأن أهنئكم بتوليكم رئاسة المؤتمر وأن أؤجج إليكم الشكر على الحيوية التي أضفتموها بالفعل على الدور الذي تضطلعون به. وأود أن أؤكد لكم المساندة من جانب أستراليا طيلة فترة رئاستكم.

ويبدأ المؤتمر دورته لعام ٢٠١٣ ولا تزال غضةً في أذهاننا جميعاً النتائج التي تمخضت عنها اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين. فكما نعلم جميعاً، تُخذ في أواخر العام الماضي قراران رئيسيان ذوي صلة بأعمال هذا المنتدى، هما القراران ٥٣/٦٧ و٥٦/٦٧.

وأهمية هذين القرارين لا تقتصر على أن الجمعية العامة اتخذت إجراء تشريعياً مؤداه إنشاء هيئتين في جنيف للعمل بشأن مسألتين عجز هذا المؤتمر بشكل مطرد عن السير بهما قُدماً. فأهميتهما تكمن أيضاً في أنهما يعبران عن استمرار نظرة الجمعية العامة إلى هذا المؤتمر على أنه مازال له دور مهم بإمكانه أن يؤديه، إذا ما اختار أن يغتنم هذه الفرصة.

وباعتبار أن أستراليا هي إحدى الدول المؤيدة لهذين القرارين، فإنها تعتزم المشاركة هذا العام في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار ٥٦/٦٧، وفي الأعمال التحضيرية المتعلقة بفريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار ٥٣/٦٧. وبصفتها مؤيدة للقرارين، تعتزم أستراليا أيضاً المشاركة في هذا المؤتمر على أمل أنه يمكن أن يأخذ بالخيار الصحيح فيغتنم الفرصة ولا يفقد لياقته لمهمته.

وأختم كلمتي بالقول إن الرمال تتحرك، ونحن بصفتنا الدول الأعضاء في هذا المؤتمر يلزم أن نكون مدركين لذلك وأن نتصرف بناء عليه.

السيد كوون هيريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتقديم التهنية إليكم، سعادة السفير ديكاني، بتوليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح وبكونكم الرئيس الأول لهذا العام. وأنا على ثقة من أننا، بفضل قيادتكم القديرة، سنتمكن من تحقيق نتائج إيجابية في الدورة الأولى للمؤتمر.

وإنه لما يبعث على القلق أن آلية نزع السلاح ما زالت قاصرة عن تنفيذ ولايتها منذ فترة طويلة من الزمن. وفي الواقع أن الأزمة التي تواجهنا حالياً يصعب جدا التغاضي عنها. فانقضاء عقود من الزمن دون تحقيق أي تقدم ملموس أو أي تقدم يُعتد به أمر غير مقبول إطلاقاً.

وتحت وطأة المعاناة العالمية من الهبوط الاقتصادي الشامل المطرد، تنزع إلى التزايد عوامل الخطر التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين. وإذا تحقق في ظل هذا المناخ تقدم حاسم بشأن المسألة المطروحة في المؤتمر، فإنه يمكن أن يبعث إلى العالم برسالة إيجابية واضحة.

وخلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، دارت في اللجنة الأولى مرة أخرى مناقشة عاتية لمسألة همود مؤتمر نزع السلاح، وصارت لدينا حالياً عدة قرارات متخذة بهذا الصدد. وتؤيد جمهورية كوريا الرأي القائل بأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح ضرورة حتمية لاستئناف محادثات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف، وهي تتعاون وتعاوننا وثيقاً مع البلدان الأعضاء في جميع الجهود الرامية إلى تنشيط عملنا في المؤتمر.

ويجدونا أمل صادق في أن المؤتمر سيأخذ في حسبانته النداءات الموجهة إليه من الخارج فيشرع في الاضطلاع بالأعمال الفنية. ومسألة ما إن كان المؤتمر سيظل منتدي وحيداً للتفاوض المتعدد الأطراف لا تتوقف على منجزاته فيما مضى ولا على سمعته فيما سبق، بل على قدرته على تحقيق نتائج ملموسة الآن. ونحن الذين علينا أن نأتي بهذه النتائج، وأن نأتي بها الآن. ولكي نصل إلى هذه الغاية، ينبغي لنا أن نبدي شيئاً من المرونة. ويحسن بنا أن نطرح على طاولة التفاوض جميع المصالح وجميع الشواغل بغية تضييق ما يوجد فيما بيننا من فجوات.

وتؤكد لكم جمهورية كوريا، سيادة الرئيس، كامل المساندة والتعاون من جانبها طيلة فترة توليكم القيادة، وتعيد تأكيد تأييدها للتبكير باعتماد برنامج للعمل بغية السير بالمؤتمر قُدماً.

وأختم كلمتي بتقديم التهنية الحارة إلى السفراء الجدد الذين قَدِموا إلى جنيف.

السيدة بسيم (مصر) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً، سيادة الرئيس، أن أهنئكم باضطلاعكم بهذا الواجب الهام بصفتكم الرئيس الأول لدورة عام ٢٠١٣، وأن أرجو لكم كل التوفيق في إنجاز مهمتكم هذه. واسمحوا لي أيضاً أن أتوجه بالشكر عن طريقكم إلى الأمين العام للأمم المتحدة على خطابه إلى مؤتمر نزع السلاح، الذي أدلى به

السيد قاسم - جوماتر توكاييف، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح والأمين العام للمؤتمر.

ومصر كانت عضوا أصليا فيما كانت تسمى لجنة الدول الثماني عشرة المعنية بنزع السلاح والمنشأة في عام ١٩٦١، وشاركت مشاركة نشطة في التفاوض في ذلك المنتدى وما خلفه من منتديات بشأن صكوك نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وإنما إذ نبدأ دورة جديدة في عام ٢٠١٣، نؤكد من جديد وضع مؤتمر نزع السلاح، الذي أقرت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية العاشرة، الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، وتنتقل إلى الجهود التي ستبذل في دورة عام ٢٠١٣ لجعل المؤتمر يحقق كامل إمكاناته.

والآن وقد أقررنا لتوُّنا جدول الأعمال لدورة عام ٢٠١٣، وإذ نتطلع إلى أن يكون هذا عاما موفقا، لا نجد بُدا من أن ننظر وراءنا إلى عام ٢٠١٢ بقدر كبير من خيبة الأمل. فبرغم الآمال الكبيرة التي حفلت بها بداية العام الماضي، شهد جدول أعمال نزع السلاح نكسات عديدة. فقد عجز مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى عن الاتفاق على برنامج عمل برغم ما بذلناه من جهود جماعية، بما في ذلك تقديم مشروع برنامج العمل CD/1933/Rev.1. وأخفق المؤتمر التفاوضي المعقود في تموز/يوليه أيضاً في أن يقدم مشروعاً لنصِّ معاهدة بشأن تجارة الأسلحة يمكن الاتفاق عليه عن طريق مراعاة تطلعات ومصالح المجتمع الدولي بأسره. بيد أن أشد ما أفرعنا كان هو إعلان الأطراف الداعية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط عن إخفائها في عقد ذلك المؤتمر في عام ٢٠١٢.

وقد حدث ذلك الإخفاق في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على الرغم من الالتزام الواضح من جانب الأطراف الداعية إلى عقد المؤتمر والولاية المسندة إلى تلك الأطراف. وقد وقع ذلك أيضاً رغما عن التأييد الساحق الذي حظي به ذلك المؤتمر من المجتمع الدولي، ورغما عن إعلان جميع بلدان الشرق الأوسط عدا بلد واحد منها، هو إسرائيل، عزمها على المشاركة في المؤتمر، فضلاً عن المشاركة الإيجابية من البلدان العربية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، مع مُيسر المؤتمر، وكيال الوزارة ياكو لايفاف. ونحن نرفض أي أعذار تحاول أن تبرر عدم عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢، ونهيب بالأطراف الداعية أن تحدد، دون مزيد من التأخير، موعداً لعقد ذلك المؤتمر، على أن يكون سابقاً لموعد انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وهذا التأخر في عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يشير تساؤلات مهمة ولها ما يبررها بشأن التعهدات التي نعلنها في منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف ومدى التزام الأطراف بالوفاء

بتلك التعهدات. وفي الواقع أن مراجعة سجل الوفاء بالتعهدات المعلنة، أو بالأحرى سجل عدم الوفاء بها، تجعل المرء يشك شكاً حقيقياً في مدى جدية الأطراف ابتداءً لدى إعلانها تلك التعهدات.

وإننا إذ نتطلع إلى أن يتم بتوافق الآراء اعتماد برنامج متوازن وشامل للعمل، أرجو أن تسمحوا لي بتوضيح الموقف الذي نتخذه بهذا الصدد. أولاً، نحن نعتبر نزع السلاح النووي الأولوية العليا فيما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي. وهذه الأولوية المسندة إلى أسلحة الدمار الشامل تم التأكيد عليها بوضوح في أول قرار على الإطلاق تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ١(د-١))، وأعيد التأكيد عليها من خلال الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. بيد أنه رغماً عن هذه الأولوية الواضحة التي داومت حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٢١ على إعادة التأكيد عليها، تكاد لا تُرى أي خطوات فعلية صوب تحقيق هذا الهدف.

وقد كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إنجازاً يرمي إلى التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وقامت المعاهدة أصلاً على أساس ما سُمِّي "صفقة كبرى" تتضمن موافقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الامتناع عن استحداث أسلحة نووية في مقابل التزام من جانب جميع الأعضاء في المعاهدة "بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي"، بينما كُرس مرة أخرى الحق غير القابل للتصرف في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وعلى الرغم من أن التقيد بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار مازال مستمراً في معظم الحالات، فإنه لا يمكن القول بذلك في حالة الالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وليس بوسعنا أن ننتظر إلى أجل غير مسمى بدء المفاوضات بحسن نية بغية التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. كما أننا لا نعتبر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وافتقارها إلى العالمية بمثابة اتفاق ضمني على تجميد الوضع الراهن. ففي الواقع أن هذا الوضع الراهن أوهى من أن يمكن الإبقاء عليه.

وكثيراً ما يُشار إلى إن هناك نهجين لتحقيق نزع السلاح النووي: أولهما هو نهج "الدفعة الواحدة"، ومؤداه بدء التفاوض على برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤيد مصر تأييداً تاماً الورقة التي قدمتها باسم حركة عدم الانحياز إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وهي واردة في الوثيقة NPT/CONF.2010/WP.4.

أما النهج الثاني المتواتر الذكر بهذا الشأن فهو المسمى "نهج الخطوة خطوة"، وقوامه عدة صكوك متعددة الأطراف يعزز بعضها بعضاً وصولاً إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقد سعت مصر إلى استعمال هذا النهج أيضاً. فبصفتنا عضواً في "ائتلاف البرنامج الجديد" وفي سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نعزز بما بذلناه من جهود من أجل أن يعتمد مؤتمر

استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ الخطوات المحددة المؤدية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، التي سُمّيت "الخطوات العملية الثلاث عشرة". وقد أُتفق على تلك الخطوات في إطار التعهد القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق نزع السلاح النووي. وبينما أكد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من جديد حزمة عام ٢٠٠٠، فإنه وافق مرة أخرى على خطة عمل تضمنت ٢٢ إجراء بشأن نزع السلاح النووي.

وتنفيذ خطة العمل المتفق عليها في عام ٢٠١٠ تنفيذًا عاجلاً وصادقاً وتاماً أمر بالغ الأهمية في سياق نهج الخطوة خطوة تحديداً. ومن المؤسف أن المؤشرات الأولية بهذا الشأن ليست مشجعة؛ فأول موعد نهائي تنص عليه خطة عمل عام ٢٠١٠، وهو الذي يتصل بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، قد انقضى بالفعل دون تنفيذ. ويضاف إلى ذلك أن التنفيذ التام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وتحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة أمران لازمان للاستمرار في تطبيق نهج الخطوة خطوة.

والهدف الذي نسعى إلى تحقيقه هو الإزالة التامة للأسلحة النووية. أما فيما يتعلق بكيفية تحقيق هذا الهدف، فنحن مداومون على التحلي بالمرونة، ولكننا نتمسك بأن مؤتمر نزع السلاح بصفته الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح هو المكان المناسب لمعالجة هذا الهدف. ومن ثمّ فإننا نتوقع من أي برنامج مقترح للعمل أن يشمل إنشاء هيئة فرعية لتعنى بنزع السلاح النووي.

ويتردد القول كثيراً بأن الخطوة المنطقية التالية في المسيرة نحو نزع السلاح النووي هي التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وفي حين أننا نحجم عن الدخول في نقاش بشأن ما يمثل الخطوة المنطقية التالية، فإننا يكفي أن نقول إن مصر وقفت دائماً موقف التأييد لفكرة إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، مادامت تلك المعاهدة ستخدم أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي الواقع أن "الخطوات العملية الثلاث عشرة" لعام ٢٠٠٠ تضمنت الدعوة إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح وإلى إبرام تلك المعاهدة في غضون خمس سنوات من التفاوض. والآن وقد انقضى على اعتماد تلك الخطوات ما يقارب ١٣ عاماً، ما زلنا ننتظر بدء تلك المفاوضات. بيد أنه ونحن نترقب المناقشة المتعلقة باعتماد برنامج عمل ممكن لمؤتمر نزع السلاح أو أي أعمال أخرى تتصل بالمواد الانشطارية، اسمحوا إلى أن أذكركم بالنص الحرفي ذي الصلة المتضمن في "الخطوات العملية الثلاث عشرة": "ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها دولياً وعلى نحو فعال، لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية

أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقاً لبيان المنسق الخاص الصادر في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية".

وقد انضمنا على هذا الأساس إلى توافق الآراء المتعلق بالتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ومن ثمَّ فإننا مندهشون من سعي بعض البلدان إلى استبعاد مخزونات المواد الانشطارية من نطاق المعاهدة، حيث إنه لكي تكون هذه المعاهدة بحق صكا من صكوك نزع السلاح وخطوة لها شرعيتها في إطار نهج الخطوة خطوة، فإنها يجب أن تتناول مخزونات المواد الانشطارية السابق إنتاجها. وأي قصور عن ذلك لا يمكن أن يوصف إلا بأنه محاولة عقيمة ترمي إلى تجميد الوضع الراهن لـ "الحائزين" و"غير الحائزين" وإلى السماح للدول بالاحتفاظ بمخزونات من المواد الانشطارية يمكن أن تُستعمل لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وهذا هو السبب في أننا نريد لأي برنامج عمل مقترح، يتضمن ولاية بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أن يبين بوضوح أننا سنعالج ما يخص مخزونات المواد الانشطارية الآتية من الإنتاج الموجود بالفعل فضلاً عن المواد الانشطارية الآتية من الإنتاج المقبل.

ونحن مهتمون أيضاً بتعزيز سلمية بيئة الفضاء لتستمر الاستفادة بها بوصفها تراثاً مشتركاً للبشرية. وقد أصبح الفضاء الخارجي بالفعل ضرورة من ضرورات حياتنا لدرجة أنه لو تحول إلى ساحة أخرى من ساحات الحرب فإن الخسران سيحقق بنا جميعاً. وقد بيّن لنا التاريخ أن التصدي لأي سباق تسلح قبل أن يبدأ أيسر كثيراً وأوفر أماناً بقدر كبير من محاولة كبحه أو تخفيفه بعد أن يكون قد انطلق. وهذا يجعل من الضروري أن نمنع سباق التسلح من أن يبدأ على الإطلاق في الفضاء الخارجي. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتناوب مصر وسري لانكا سنوياً تقديم مشروع قرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يلقي تأييداً ساحقاً من المجتمع العالمي باستثناء بلدين يمتنعان عادة عن التصويت. ونحن ندعو هذين البلدين إلى الانضمام إلى المجتمع العالمي في تأييد هذا القرار. بيد أن مؤتمر نزع السلاح هو الساحة التي يجب علينا أن نهض فيها إلى الاضطلاع بولايتنا فنبداً المفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأنتوه في ختام ذلك إلى أننا نتطلع إلى أن يتناول المؤتمر موضوع الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضماناً من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وهذا الضمان هو مطلب مشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية طال بقاءه دون تلبية.

سيادة الرئيس، إننا نرجو لرئاستكم أن تصادف نجاحاً كبيراً، وسنظل على أهبة الاستعداد في إطار المحددات السالفة الذكر لمساعدتكم فيما تبدلونه من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء على برنامج عمل يتصف بالتوازن والشمول.

السيد حنّان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بتقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإني على ثقة من أن ما تتمتعون به من المهارات الدبلوماسية ومن الخبرة والحكمة سيتيح للمؤتمر تحقيق تقدم حاسم. ونحن على استعداد لبذل كل ما يمكن من المساندة والتعاون في سياق اضطلاعكم بمسؤولياتكم في منصب الرئيس. ونود أن نعرب عن تقديرنا أيضاً للقيادة التي مارسها الرئيس المنتهية ولايته، السفير هيلموت هوفمان من ألمانيا، وللمساهمات التي قدمها في هذا الصدد.

ويود وفدنا أن يعرب عن امتنانه للأمين العام للأمم المتحدة بصدد الرسالة التي وجهها إلى المؤتمر ونوّه فيها إلى أنه يولي أبلغ الأهمية لأن يشرع المؤتمر على الفور في مزاولة أعماله الفنية. وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام توكايف على إدلائه برسالة الأمين العام للأمم المتحدة نيابةً عنه وعلى ملاحظاته الشخصية التي وجهها إلى المؤتمر.

وليس هناك من شك، سيادة الرئيس، في أنكم تضطلعون بمسؤولية رئاسة المؤتمر في مرحلة حرجة ما برحت مصداقية المؤتمر تتعرض فيها للخطر من جراء انعدام إنتاجيته بشكل مستمر لأكثر من عقد من الزمن. وقد بُذلت بالفعل جهود كثيرة من جهات شتى في السنوات الماضية لإعادة المؤتمر إلى الاضطلاع بأعماله الفنية. ومن المؤسف أن المؤتمر ظل عاجزاً عن تحقيق أي إنجاز حاسم، فيما عدا اعتماده لبرنامج للعمل في عام ٢٠٠٩ خلال فترة الرئاسة الجزائرية. وليس في طاقتنا ترف استمرار هذا الوضع فننعم بالنوم لهذه المدة الطويلة، وإن كانت لم تبلغ بعد ١٠٠ سنة كما في حالة الأميرة النائمة التي ذكرتموها في ملاحظاتكم الاستهلاكية. وليس بإمكاننا أن نقضي سنة أخرى على هذه الوتيرة التي أصبحت معتادة. فلا بد لنا من أن نفعل شيئاً ملموساً، وأن نفعله الآن. وأعتقد أن جميع الدول الأعضاء تقف موقف الإيجاب من هذا النهج النافع.

وقد أثبت مؤتمر نزع السلاح في الماضي قدرته على تحقيق نتائج مفيدة بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لمفاوضات نزع السلاح. فقد شهدنا من قبل إبرام عدة صكوك لنزع السلاح وتحديد الأسلحة تمت المفاوضات المتعلقة بها في ساحة هذا المنتدى. ومن ثمَّ ينبغي ألا نفقد الأمل. ويلزم أن نستغل كامل إمكاناتنا لإنجاز نتيجة يُعتدُّ بها في مؤتمر نزع السلاح.

وما برح نزع السلاح النووي يمثل أولوية عليا لدى بنغلاديش، مثلها مثل كثير من البلدان الأعضاء في مجموعة ال ٢١. ونحن نولي أهمية خاصة للبدء الفوري للمفاوضات المؤدية إلى إبرام صكوك عالمية وملزمة قانوناً وغير تمييزية بشأن ضمانات الأمن السلبية.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، يرى وفدنا أن التوصل إلى معاهدة من هذا القبيل خارج إطار مؤتمر نزع السلاح لن يكون خياراً موفقاً. فأى معاهدة كذلك لا تشمل جميع الدول ذات القدرة النووية لن ينتج عنها نزع للسلاح بحق وعلى نحو يُعتدُّ به.

ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى المناسب للتفاوض على معاهدة مُجدية بهذا الصدد، حيث إنه توجد على طاولته جميع الدول ذات القدرة النووية.

وتؤيد بنغلاديش توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح لكي يتوافر فيه مزيد من الأصوات العالمية المناصرة لنزع السلاح، بما في ذلك تعزيز المشاركة من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويعتقد وفدنا أن المآزق الراهن الذي يحيق بمؤتمر نزع السلاح هو مشكلة سياسية مرتبطة بالبيئة الأمنية الحالية علي الصعيدين الإقليمي والعالمي. والمشاركة على أرفع المستويات السياسية من جانب الأطراف المعنية ذات الصلة يمكن أن تساعد فعليا على إذابة جليد هذا الجمود. فالمناقشات التقنية وحدها بدون ما يلزم من الالتزام السياسي لن تُفضي إلى حلول مُجدية. وتحقيقا لهذا الهدف، سيواصل وفدنا مشاركته البناءة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي في الختام بتقديم التهنية الحارة لزملائنا الجدد الذين قَدِمُوا إلى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا نُختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠. وقبل أن نرفع الجلسة، أُعطي الكلمة للسيد ساريفا.

السيد ساريفا (نائب الأمين العام للمؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، بالنيابة عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وعن أمانة المؤتمر بأسرها، أن أقدم إليكم الأمين الجديد لمؤتمر نزع السلاح، السيد إيفور فونغ، الموظف الأقدم للشؤون السياسية. وهو يخلف في هذا المنصب السيد فاليري مانتيلز، الذي نُقل إلى نيويورك العام الماضي، ومن ثمَّ أرحب ترحيبا حارا بقدوم إيفور إلى جنيف. وأنا على ثقة من أن بوسعه هو وفريق مؤتمر نزع السلاح بأسره أن يُعوّلا على تلقي الدعم من جانبكم.

وثانيا، أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى مذكرة إعلامية عممتها الأمانة عليكم، هي المذكرة الإعلامية CD/INF.64. وعلى غرار مثيلاتها في الدورات السابقة، تتضمن المذكرة بعض المعلومات والإرشادات العملية للأعضاء بشأن مواضيع شتى ذات صلة بالمؤتمر. وآمل أن تقرأوا هذه المذكرة، وإذا رغبتكم في الحصول على نسخة منها، فستجدونها متاحة على الموقع الشبكي.

وقد أعلمني السيد فونغ حالا بأن هناك وثائق إضافية وُضعت في صناديق الوثائق الخاصة بالبعثات. فالوثيقة CD/1945 تتضمن رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة يحيل بها القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين متضمنة إشارة محددة إلى مؤتمر نزع السلاح، إلى جانب قرارات ومقررات أخرى تتناول مسائل متعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وهناك أيضاً التذييل الثاني لتقرير مؤتمر نزع السلاح للعام الماضي، أي التقرير السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة. وهذا هو المجلد الشامل لجميع وثائق دورة

عام ٢٠١٢. وأود أن أذكركم كذلك بضرورة أن توافوا الأمانة (وهذا متضمن أيضاً بالفعل في المذكرة الإعلامية) بالسجل المتضمّن لتكوين كل وفد، لكي تتمكن من إدراج الجميع في قائمة الوفود. وأذكركم في الختام بمراجعة صناديق الوثائق الخاصة بوفودكم وإخلائها بصفة منتظمة.

وقد انتهى بهذا ما أردت إعلانه. وختاماً، سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أؤكد لكم مساندة الأمانة لكم وتعاونها معكم أنتم والرؤساء الخمسة الآخرين لعام ٢٠١٣. إن عملكم في هذا المنصب سيصل إلى نهايته، ولكنني أرجو لكم تمام التوفيق. وإنه لما يثلج الصدر رؤية رفيق من المنتمين للشعوب الفنلندية - الأوغرية يتولى رئاسة هذه الهيئة.

مُفَعَت الْجَلْسَة السَّاعَة ١٢/٢٠.